تقرير مجلس الإدارة
عن نشاط الشركة والمركز المالى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢
وحساباتها الختامية عن الفترة من ١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢

يتشرف مجلس الإدارة بأن يتقدم بتقريره السنوى عن نشاط الشركة خلال العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ وكذا المركز المالى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ وحساباتها الختامية ونتائج الأعمال .

قبل أن نقوم بالعرض لعناصر نشاط الشركة ونتائج أعمالها نود أن نشير إلى تطور الشركة وتقدمها فى شتى المجالات سواء كان تنفيذ الأعمال بكفاءة وسرعة فى الأداء وإستقرار إجتماعى للعاملين .

حققت الشركة فائض قبل الضريبة قدره ١٦٣,٠٦٩ مليون جنيه بنسبة قدرها ٦٥ % من رأس المال مقابل ١٥٥ مليون جنيه بنسبة ٥٢ % العام السابق .

وقد وصل متوسط دخل الفرد مبلغ قدره ٧٩,٠٨٨ جنيه سنويا مقابل متوسط قدره ٦٥ جنيه العام الماضى .

وبلغت انتاجية الجنية اجر ١٤,٧٥ جنية مقابل ١٣,٨٨ جنية فى العام الماضى

وفيما يلى عرض موجز لعناصر نشاط الشركة ونتائج أعمالها :

أولا : الإنتاج ونتائج تنفيذ الأعمال :

١) الإنتاج :

بلغت جملة إيرادات النشاط الجارى للشركة المحققة مبلغ ٦,٠٢٩ مليار جنيه مقابل ٥,٠٠٨ مليار جنيه العام الماضى بنسبة ١٢٠,٣٩ % عن المقارن ومقابل إيرادات مستهدفة قدرها ٣,٠٠٠ مليار جنيه نجد أن نسبة المحقق ٢٠٠,٩٥ % عن المستهدف

البيان	المستهدف	فعلى		التطور	
	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠١٢	من١ / ٧ / ٢٠٢٠ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢١	عن المستهدف	عن المقارن
				%	%
إيرادات النشاط الجارى	٣ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٢٨ ٥٥٣ ١١٨	٥ ٠٠٧ ٥١٦ ٥٩٥	٢٠٠,٩٥	١٢٠,٣٩
الجملة	٣٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٢٨ ٥٥٣ ١١٨	٥ ٠٠٧ ٥١٦ ٥٩٥	٢٠٠,٩٥	١٢٠,٣٩

٢) إيرادات إستثمارات وفوائد :

حققت الشركة إيرادات إستثمارات وفوائد قدرها ٣٩,٤١٦ مليون جنيه مقابل ٣٣,٤١٤ مليون جنيه فى العام السابق مقابل مستهدف ٢٨,٥ مليون جنيه كالتالى :

البيان	المستهدف	فعلى		التطور	
	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢٠ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢١	عن المستهدف	عن المقارن
				%	%
إيرادات إستثمارات مالية	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٥٦٥ ٨٣٩	٦ ٧٨٥ ٢٧٣	٦٩,٥٧	٨٢,٠٣
فوائد دائنة	٢٠ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٣ ٨٥٠ ٥٦٩	٢٦ ٦٢٩ ٤٤٤	١٦٥,١٢	١٢٧,١٢
الجملة	٢٨ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٩ ٤١٦ ٤٠٧	٣٣ ٤١٤ ٧١٧	١٣٨,٣٠	١١٧,٩٦

٣) إيرادات وأرباح أخرى :

حققت الشركة إيرادات وأرباح أخرى قدرها ٣١,٧٨٢ مليون جنيه مقابل ٨٥,٨ مليون جنيه فى العام السابق بنسبة قدرها ٣٧,٠٤ % عن المقارن مقابل مستهدف ٨,٤٤٥ مليون جنيه بنسبة ٣٧٦,٣٢ % عن المستهدف كالتالى :

البيان	المستهدف	فعلى		التطور	
	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢٠ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢١	عن المستهدف	عن المقارن
				%	%
مخصصات إنتفى الغرض منها	٩٣٥ ٦٧٩	٤ ٢٤٩ ٧٦٧		٤٥٤,١٩	٠,٠٠
ارباح بيع مخلفات		٥ ٥١٥	٢١٦ ٨٠٨	٠,٠٠	٢,٥٤
أرباح بيع خامات وقطع غيار				٠,٠٠	٠,٠٠
تعويضات / غرامات	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٠٨٧ ٧١١	٧ ٠٧٦	٨٠٨,٧٧	١١٤٣٠١,٠١
إيرادات أخرى	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٢١٢ ١٤٢	٤ ٣٨٤ ٩٧٨	١٠٤,٢٤	١١٨,٨٦
إيجارات دائنة	١٠ ٠٠٠	١ ٥٦٠ ٢٢٥	٢ ٣٣٨ ٩٢٠	١٥٦٠٢,٢٥	٦٦,٧١
ارباح فروق عملة		١٢ ٦٢٤ ٤٠٧	١٨٠ ٤٧٧	٠,٠٠	٦٩٩٥,٠٤
إيرادات سنوات سابقة			٧٦ ٤٧١ ٤١٠	٠,٠٠	٠,٠٠
أرباح رأسمالية	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٤٣ ٠٠٠	٢ ٢٠٥ ٠٠٠	٢,٨٧	١,٩٥
الجملة	٨ ٤٤٥ ٦٧٩	٣١ ٧٨٢ ٧٦٧	٨٥ ٨٠٤ ٦٦٨	٣٧٦,٣٢	٣٧,٠٤

ثانيا : المصروفات :

فيما يلى حـ / الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر :

البيان	فعلى	النسبة	فعلى	النسبة	التطور
	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	لإجمالى التكلفة	من١ / ٧ / ٢٠٢٠ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢١	لإجمالى التكلفة	
		%		%	%
تكلفة الإنتاج	٥ ٧٤٥ ٩٧٩ ١٩٦	٩٥. ٩٤	٤ ٦٩٦ ٤٤٠ ٤١٣	٩٣,٨٢	٢,١٢
تكلفة الخدمات الإدارية والتمويلية	١٤٥ ٧٥٨ ٩٩٨	٢. ٤٣	١١٥ ٥٣٣ ٧٠١	٢,٣١	٠,١٣
أعباء وخسائر	٩٧ ٤١١ ٦٩٤	١. ٦٣	١٩٣ ٩٠٣ ٢٤٢	٣,٨٧	٢,٢٥-
					٠,٠٠
الجملة	٥ ٩٨٩ ١٤٩ ٨٨٨	١٠٠,٠٠	٥ ٠٠٥ ٨٧٧ ٣٥٦	١٠٠,٠٠	٠,٠٠

وفيما يلى تحليل لعناصر المصروفات :

البيان	المتوقع	فعلى		التطور	
	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢٠ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢١	عن المستهدف	عن المقارن
				%	%
خامات ومواد ووقود وقطع غيار	١ ٩٢٦ ٦٠٠ ٠٠٠	٤ ٢١٨ ٤٧٩ ٩٨٤	٣ ٥٠٠ ١٣٠ ٣٤٤	٢١٨,٩٦	١٢٠,٥٢
الأجور	٣٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٠٨ ٧٤٠ ٠٢١	٣٥٢ ٣٩١ ٤٢٢	١١٣,٥٤	١١٥,٩٩
المصروفات	٧٢٢ ٢٣٢ ٢١٦	١ ٤٥١ ٠٧٥ ٣٧٨	١ ٢٧٩ ٩٢٩ ١٨٠	٢٠٠,٩٢	١١٣,٣٧
أعباء وخسائر	١٣٠ ٨٤٥ ٣٤٩	٩٧ ٤١١ ٦٩٤	١٩٣ ٩٠٣ ٢٤٢	٧٤,٤٥	٥٠,٢٤
الجملة	٣ ١٣٩ ٦٧٧ ٥٦٥	٦ ١٧٥ ٧٠٧ ٠٧٦	٥ ٣٢٦ ٣٥٤ ١٨٧	١٩٦,٧٠	١١٥,٩٥

١) خامات ومواد ووقود وقطع غيار :

بلغت الخامات ومواد ووقود وقطع الغيار المستخدمة ٤٢١٨ مليون جنيه مقابل ٣٥٠٠ مليون جنيه فى العام السابق بنسبة ١٢٠,٥٢ % عن المقارن مقابل متوقع قدره ١٩٢٦ مليون جنيه بنسبة ٢١٨,٩٦ % عن المتوقع .

البيان	المتوقع	فعلى		التطور	
	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢٠ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢١	عن المتوقع	عن المقارن
				%	%
خامات ومدخلات إنتاج	١ ٦٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٧٤٩ ٣٠٥ ٠٦٩	٣ ١٠٨ ٢٣٠ ٠٧٢	٢٢٣,١٧	١٢٠,٦٣
وقود وزيوت	١٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢٥ ٠٧٠ ٤٣٧	٢٣٣ ٢٤٣ ٤٩٣	١٥٥,٢٢	٩٦,٥٠
قطع غيار ومهمات	٩٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣٣ ٥٥٣ ٩٥٦	١٥٠ ١٨٦ ٦٥٩	٢٤٥,٨٥	١٥٥,٥١
مواد تعبئة وتغليف				٠,٠٠	٠,٠٠
كهرباء ومياه	٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٨ ٦١١ ٨٣٥	٦ ٧٦٩ ٢٢٥	١٥٦,٥٨	١٢٧,٢٢
أدوات كتابية	١ ١٠٠ ٠٠٠	١ ٩٣٨ ٦٨٧	١ ٧٠٠ ٨٩٤	١٧٦,٢٤	١١٣,٩٨
الجملة	١ ٩٢٦ ٦٠٠ ٠٠٠	٤ ٢١٨ ٤٧٩ ٩٨٤	٣ ٥٠٠ ١٣٠ ٣٤٤	٢١٨,٩٦	١٢٠,٥٢

*وتجدر الإشارة إلي وجود زيادات في أسعار الخامات وقطع الغيار نتيجة لتعويم الجنية بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢١ كذلك الإجراءات التي تم بشأن الاستيراد مما أدي إلي إنخفاض الواردات وقلة المعروض منها وزيادة أسعارها .

٢) الأجور :

بلغت الأجور المنصرفة ٤٠٨ مليون جنيه مقابل أجور متوقعة ٣٦٠ مليون جنيه بنسبة ١١٥,٩٩ %
مقابل ٣٥٢ مليون جنيه فى العام السابق بنسبة ١١٣,٩٩ % كالتالى : -

البيان	المتوقع	فعلى		التطور	
	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢٠ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢١	عن المتوقع	عن المقارن
				%	%
أجور نقدية	٢٨٦ ١٥٥ ٠٠٠	٣٦٤ ٩٩٥ ٦٩٣	٣٠٣ ٣٨٩ ٤٤٨	١٢٧,٥٥	١٢٠,٣١
مزايا عينية	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١ ٨٩٩ ٨٦٤	٢٠ ٤٣٢ ٦٠٧	١٠٩,٥٠	١٠٧;١٨
حصة الشركة فى التأمينات الإجتماعية	٥٣ ٨٤٥ ٠٠٠	٢١ ٨٤٤ ٤٦٤	٢٨ ٥٦٩ ٣٦٨	٤٠,٥٧	٧٦,٤٦
الجملة	٣٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٠٨ ٧٤٠ ٠٢١	٣٥٢ ٣٩١ ٤٢٢	١١٣,٥٤	١١٥,٩٩

وبلغت انتاجية الجنية اجر ١٤,٧٥ جنية مقابل ١٣,٨٨ جنية فى العام الماضى

٣) المصروفات :

بلغت المصروفات المستخدمة خلال العام مبلغ ١٤٥١ مليون جنيه مقابل ١٢٧٩ مليون جنيه فى العام السابق بنسبة قدرها ١١٣,٣٧ % عن المقارن مقابل مصروفات متوقعة ٧٢٢ مليون جنيه بنسبة ٢٠٠,٩٢ % عن المتوقع .

البيان	المتوقع	فعلى		التطور	
	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢٠ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢١	عن المتوقع	عن المقارن
				%	%
مصرفات الصيانة	١٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٧ ٦٤٠ ٣٤٤	٢٥ ١٤٤ ٩١٠	١٤٥,٤٨	١٠٩,٩٢
تشغيل لدى الغير ومقاولى الباطن	٢٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧١١ ١٠٦ ٢٩٢	٦٦٨ ٠٨١ ١٩٣	٢٥٣,٩٧	١٠٦,٤٤
مصروفات أبحاث وتجارب	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٧١ ٢٥٩	٣٢ ٣٠٤ ٨٩٥	١٥٩,٤١	١٠٨,٥٦
نشر وطبع وإعلان وإستقبال	١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٩ ١٢٩ ٨٠٤	٢٠ ١٢٨ ٢٨٤	١١٩,٥٦	٩٥,٠٤
نقل وإنتقالات وإتصالات	٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٨ ٩٥٨ ٢٥١	٣٦ ٤٦٨ ٥٢١	١٢١,٧٤	١٠٦,٨٣
تأجير معدات ووسائل نقل	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧ ٦٦٥ ٥٦٣	١١ ٥٣٢ ١٧١	٢٩٤,٤٣	١٥٣,١٩
تكاليف خدمات المصالح والمؤسسات	١١ ١٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠١٦ ٥٤١	١٧ ٨٤٤ ٠٩١	١٨٠,٣٣	١١٢,١٧
مصاريف خدمية اخرى	٨٥ ٧٠٠ ٠٠٠	١٦٣ ٥٥٦ ٥٩٢	١٣٧ ٦٢٠ ٧١٦	١٩٠,٨٥	١١٨,٨٥
إهلاك الأصول الثابتة	٧١ ١٢١ ٥٦٦	٨٥ ٨٣٧ ٧٤٧	٦٨ ٣٩٩ ٧٥٢	١٢٠,٦٩	١٢٥,٤٩
فوائد	٤٠ ٦٠٥ ٦٥٠	٦٠ ٩٨٣ ٦٢٣	٤٧ ٦٢٠ ٦٥٤	١٥٠,١٩	١٢٨,٠٦
إيجار عقارات	٨ ٥٠٠ ٠٠٠	١٣ ١٩٢ ٨٦٥	٩ ٥٣٥ ٧٥٨	١٥٥,٢١	١٣٨,٣٥
ضرائب عقارية	٢٠٥ ٠٠٠	١٢٦ ٢٩٣	٢٣١ ٤٩٣	٦١,٦١	٥٤,٥٦
ضرائب غير مباشرة	١٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٥٧ ٧٩٠ ٢٠٤	٢٠٥ ٠١٦ ٧٤٣	١٩٨,٣٠	١٢٥,٧٤
الجملة	٧٢٢ ٢٣٢ ٢١٦	١٤٥١ ٠٧٥ ٣٧٨	١٢٧٩ ٩٢٩ ١٨٠	٢٠٠,٩٢	١١٣,٣٧

٤) أعباء وخسائر :

بلغت الأعباء والخسائر خلال العام مبلغ ٩٧,٤٦٣ مليون جنيه مقابل ١٩٤ مليون جنيه فى العام السابق بنسبة قدرها ٥٠,٢٦ % عن المقارن مقابل أعباء متوقعة ١٣١ مليون جنيه بنسبة ٧٤,٤٩ % عن المتوقع .

البيان	المتوقع	فعلى		التطور	
	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢٠ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢١	عن المتوقع	عن المقارن
				%	%
مخصصات بخلاف الإهلاك	٧ ٣٠٥ ٢٥٨	٢٨ ٥٦١ ٢٣٣		٣٩٠,٩٧	٠,٠٠
خسائر بيع خامات					
تعويضات وغرامات	١١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٤٣٩ ٣٥٠	٣٧ ٦٧١ ٤٤٤	٢٠٣,٩٩	٥٩,٥٧
تبرعات وإعانات	١٠ ٠٠٠	٢ ٢٣٨ ٦٨٦	١ ٢٦٢ ٥٩٤	٢٢٣٨٦,٨٦	٠,٠٠
خسائر فروق عملة			٤٩ ٦٢٤	٠,٠٠	٠,٠٠
مصروفات سنوات سابقة	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠		١٢٠ ٧٧٠ ٩٥٠	٠,٠٠	٠,٠٠
خسائر رأسمالية					
خسائر غير عادية					
ضرائب دخلية والتزامات ضريبية مؤجلة	٣٢ ٥٣٠ ٠٩١	٤٤ ٢٢٣ ٤٨٤	٣٤ ١٤٨ ٦٣٠	١٣٥,٩٥	٠,٠٠
الجملة	١٣٠ ٨٤٥ ٣٤٩	٩٧ ٤٦٢ ٧٥٤	١٩٣ ٩٠٣ ٢٤٢	٧٤,٤٩	٥٠,٢٦

٥) الفائض والضريبة الدخلية :

بلغ الفائض قبل الضريبة مبلغ ١٦٣,٠٦٩ مليون جنيه مقابل ١٥٥,٠٠٧ مليون جنيه فى العام السابق

البيـــــان	المتوقع	فعلى	فعلى	التطور	
	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢٠ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢١	النسبة إلى الإيراد	النسبة إلى الإيراد
				%	%
الفائض قبل الضريبـــة	١٠٧ ٢٢٠ ٦١٧	١٦٣ ٠٦٩ ٥٨٠	١٥٥ ٠٠٧ ٢٥٥	٢,٧٠	٣,١٠
ضرائب دخليـــة	٣٩ ٩١٥ ١١٩	٤٤ ٢٢٣ ٤٨٤	٣٤ ١٤٨ ٦٣٠	٠,٧٣	٠,٦٨
الفائض بعد الضريبـــة	٦٧ ٣٠٥ ٤٩٨	١١٨ ٨٤٦ ٠٩٦	١٢٠ ٨٥٨ ٦٢٥	١,٩٧	٢,٤١

٦) المخزون :

بلغ قيمة المخزون السلعى ١٥٠,١٦٣ مليون جنيه مقابل ١٣٤,١٨ مليون جنيه العام الماضى بزياده قدرها ١٥,٩٧٦ مليون جنيه

وبيان المخزون كالتالى :

البيـــــان	فعلى	فعلى	التغير	التطور	
	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢٠ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢١		النسبة إلى الإيراد	النسبة إلى الإيراد
				%	%
مخزن الخامـــات	٣٦ ٩٥١ ٠٣١	٢٣ ٨٣٨ ٠٦٤	١٣ ١١٢ ٩٦٧	٠,٦١	٠,٤٨
مخزن الوقود والزيـــوت	٩ ١٢٣ ٥٦٥	٩ ٩١٠ ٣٠٦	- ٧٨٦ ٧٤٢	٠,١٥	٠,٢٠
مخزن قطع الغيار والمهمات	١٠٢ ٠٩٥ ٢١٤	٩٨ ٠٤٢ ٢٣٧	٤ ٠٥٢ ٩٧٧	١,٦٩	١,٩٦
مخزن المخلفات والخـــردة	٩١٨ ٠٥٤	٢٥٠ ٦٢٩	٦٦٧ ٤٢٦	٠,٠٢	٠,٠١
تحويلات مخزنيـــة	١ ٠٧٥ ٥٦٦	٢ ١٤٦ ١٣٣	-١ ٠٧٠ ٥٦٧	٠,٠٢	٠,٠٤
الجملـــة	١٥٠ ١٦٣ ٤٢٩	١٣٤ ١٨٧ ٣٦٨	١٥ ٩٧٦ ٠٦١	٢,٤٩	٢,٦٨

مع العلم بأن نسبة المخزون هذا العام إلى إيردات النشاط الجاري بلغت ٢,٤٩ % مقابل ٤,٨ % فى العام السابق

وبنود مخزن الخامات كما يلى :

أولاً :

البيـــــان	فعلى	فعلى	التغير	التطور	
	من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	من١ / ٧ / ٢٠٢٠ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢١		النسبة إلى الإيراد	النسبة إلى الإيراد
				%	%
أسفلـــت	٥ ٥٠٩ ٠٩٨	٦ ٢٤٤ ٠٨١	- ٧٣٤ ٩٨٣	٠,٠٩	٠,١٢
أســـمنت	٣ ١٤٧ ٧١٤	٢ ٣٢٩ ٦٥٦	٨١٨ ٠٥٨	٠,٠٥	٠,٠٥
حديد تسليح	١٧ ٠٠٧ ٣٣٧		١٧ ٠٠٧ ٣٣٧	٠,٢٨	٠,٠٠
مواد محاجر	٤ ٣٧٤ ٩٥٦	٤٠١ ٦٢٨	٣ ٩٧٣ ٣٢٨	٠,٠٧	٠,٠١
فواصل كباري	٥٧١ ٧٢٥	٤ ٧٢٧ ٣٣٠	-٤ ١٥٥ ٦٠٥	٠,٠١	٠,٠٩
شبك أسفلت	١٨٨ ٥٣٤	٥٧١ ٧٢٥	- ٣٨٣ ١٩١	٠,٠٠	٠,٠١
فيبر	٣٧٧ ٢٨٣	٦ ٣٥٢ ٧٩١	-٥ ٩٧٥ ٥٠٨	٠,٠١	٠,١٣
سيكامنت	٣ ٧٣٥ ٧٢٨	٢٢٠ ٠٧٧	٣ ٥١٥ ٦٥١	٠,٠٦	٠,٠٠
مواسير زهر	٢١٦ ٠٠٠				
سن	١ ٨٢٢ ٦٥٦	٢ ٩٩٠ ٧٧٦	-١ ١٦٨ ١٢٠	٠,٠٣	٠,٠٦
الجملـــة	٣٦ ٩٥١ ٠٣١	٢٣ ٨٣٨ ٠٦٤	١٢ ٨٩٦ ٩٦٧	٠,٦١٣	٠,٤٨

وهذه الخامات يتم إستخدامها إبتداء من شهر يوليو ٢٠٢٢ أولاً بأول ويتم إستعاضتها شهرياً .

ثانياً : قطع الغيار والمهمات

البيـــــــان	فعلى من١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢	فعلى من١ / ٧ / ٢٠٢٠ إلى٣٠ / ٦ / ٢٠٢١	التغير	التطور	
				النسبة إلى الإيراد	النسبة إلى الإيراد
				%	%
قطع غيـــــار	٩٩ ٦٨٧ ١٥٦	٩٥ ٦٥٧ ٦٦١	٤ ٠٢٩ ٤٩٥	١,٦٥	١,٩١
إطـــــارات	٢ ٤٠٨ ٠٥٧	٢ ٣٨٤ ٥٧٦	٢٣ ٤٨١	٠,٠٤	٠,٠٥
الجملـــــة	١٠٢ ٠٩٥ ٢١٤	٩٨ ٠٤٢ ٢٣٧	٤ ٠٥٢ ٩٧٧	١,٦٩٤	١,٩٥٨

بلغت قيمة مخزن قطع الغيار والمهمات ١٠٢,٠٩٥ مليون جنيه مقابل ٩٨,٠٤ مليون جنيه العام الماضى

٧) الأصول الثابتة :

السنة	معدات	سيارات	المخصص	صافى الأصول
عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١	٦٢٤,٧٣	٣٢٣,٤٥	٧٠١,٠٧	٢٤٧,١١
عام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢	٧٣٠,٩٣	٣٢٢,٦٤	٧٥٧,٦٩	٢٩٥,٨٨

السنة	صافى الأصول	الإنتاج	إنتاجية الجنيه
عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١	٢٤٧,١١	٥ ٠٠٧ ٥١٧	٢٠,٢٦
عام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢	٢٩٥,٨٨	٦ ٠٢٨ ٥٥٣	٢٠,٣٨

ارتفع إجمالي الاصول (المعدات والسيارات) من ٩٤٨,١٨ مليون جنيه إلي ١٠٥٣,٥٦ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٠٥,٣٨ مليون جنيه وقد إرتفعت إنتاجية الجنيه (المعدات والسيارات) لصافي الاصول إلي ٢٠,٣٨ مقابل ٢٠,٢٦ عن العام الماضي

٨) العملاء :

بلغ رصيد العملاء فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ مبلغ ١٠١٤٥٠٧ مليون جنيه مقابل ٦٥٨٤٥٨ مليون جنيه العام الماضى

البيـــــان	عام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢	٢٠٢٠ / ٢٠٢١	نسبة التطور
رصيد العملاء أول المدة	١ ٨٥٣ ٦٩٠	١ ٨٢٢ ٧٢٧	%١٠٢
الأعمال المنفذة خلال الفترة	٦ ٠٢٨ ٥٥٣	٥ ٠٠٧ ٥١٧	%١٢٠
رصيد العملاء آخر المدة	٢ ٣٧٦ ٣٣٤	١ ٨٥٣ ٦٩٠	%١٢٨
تحصيلات خلال العام	٥ ٥٠٥ ٩٠٩	٤ ٩٧٦ ٥٥٤	%١١١
كفاءة التحصيل	%٧٠	%٧٣	%٩٦

الفائـــض

حققت الشركة فائض قدرة ١٦٣,٠٦٩ مليون جنية قبل حساب الضريبة وبلغ الفائض بعد الضريبة ١١٨,٨٤٦ مليون جنيه

ونقترح توزيع الفائض القابل للتوزيع بعد إعتماد الجمعية العمومية للمركز المالى وبموافقتها كالآتى :-

ان يتم التوزيع طبقا للنظام الاساسى للشركة مع مراعاة أحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته وآخرها ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ .

ان يتم التوزيع النقدى توزيع أول وثاني نقدا كعائد لرأس المال وكأرباح للعاملين وفقا لمشروع التوزيع .

المرفق بالقوائم المالية .

مدير عام الحسابات	عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشئون المالية والإدارية والمهمات	العضـــو المنتـــدب التنفيذي
محاسب / محمد إبراهيم جاد	محاسب / جمال عبد الفتاح احمد	مهندس / محمد احمـد ابوسريع

الجهاز المركزى للمحاسبات

اداره مراقبه حسابات الطرق والكباري

تقرير مراقب الحسابات

عن مراجعه القوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠

لشركه النيل العامة للإنشاء والطرق

السادة أعضاء الجمعية شركه النيل العامة للإنشاء والطرق :-

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركه النيل العامة (شركه تابعه مساهمه مصريه) لشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري والنقل البري خاضعه لأحكام القانون رقم (٢٠٣) سنه ١٩٩١ قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم واخرها بالقانون رقم (١٨٥) لسنه ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار السيد رئيس الوزراء رقم (٩٤٨) سنه ٢٠٢١ ، والمتمثلة في قائمه المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والظاهر اجمالي الأصول بها نحو ٥,٠٣١ مليار جنيه وقائمتي الدخل المنفردة والشامل عن السنه المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتي أظهرت ربح السنه من بعد ضريبه الدخل نحو ١١٨,٩ مليون جنيه وكذا قائمته التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والتي أظهرت نقديه وما في حكمها في نهاية الفترة بنحو ٧٢٩,٧٣ مليون جنيه وملخصا للسياسات المحاسبية الهامه وغيرها من الايضاحات.

مسؤوليه الادارة عن القوائم المالية :-

هذه القوائم المالية مسؤوليه اداره الشركة فالإدارة مسؤوله عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضا عاجلا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية .

وتتضمن مسؤوليه الأداره تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابه داخليه ذات صله بأعداد وعرض القوائم المالية عرض عادلا وواضحا خاليه من اي تحريفات هامه ومؤثره سواء ناتجه عن الغش او الخطا ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسؤوليه مراقب الحسابات :-

- تنحصر مسؤوليتنا في ابداء الراي على هذه القوائم الماليه في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية

وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعه للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من اي اخطاء هامه ومؤثره ٠

وتتضمن أعمال المراجعة أداء اجراءات للحصول على أدله مراجعه بشان القيم والأفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الاجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش او الخطأ ٠ وعند تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بأعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم اجراءات مراجعه مناسبه للظروف ولكن ليس بغرض ابداء راي على كفاءه الرقابه الداخليه في الشركة ٠

وتشمل عمليه المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمه السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامه التي أعدت بمعرفه الإدارة وكذا سلامه العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدله المراجعه التي قمنا بالحصول عليها كافيه ومناسبه وتعد أساسا "مناسبا" لابداء رأينا على تلك القوائم المالية٠

يتعين مراعاة ذلك مستقبلا ٠

- حتى تاريخه لم يتم الانتهاء من اعداد واعتماد اللوائح المالية -الأداريه - المشتريات والمخازن وغيرها في ضوء ما طرأ من تعديلات على القانون رقم (٢٠٣) ولائحته التنفيذيه بموجب بالقانون رقم (١٨٥) سنه ٢٠٢٠ وكذلك نظامها الأساسي بالمخالفة التنفيذيه ونذكر منها المواد أرقام (٣٢ فقره رابعه) ؛ (٣٣)؛(٣٤) ؛(٤٢) ؛ (٤٦فقره ثانيه) و (الخامسة) و(السابعة) من القانون رقم (١٨٥) لسنه ٢٠٢٠ والموده أرقام (١٨) ؛(٢٥) ؛ (٣٦) من لائحته التنفيذية ٠

يتعين الألتزام بأحكام القانون ولائحته التنفيذيه٠

أساس الرأي المتحفظ :-

- لم تتضمن المصروفات نحو ٤,٥ مليون جنيه فروق أسعار عن عمليتي ٧٣ مزلقات وحوش الفرز مرحلة اولي مستحقه للمقاولين رغم تعليه الفروق عن تلك العمليات للايرادات ٠

يتعين إجراء التسويات الازمة ٠

- تم جرد المخزون البالغ نحو ٩٣٩,٠٥ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ منها نحو ٧٨٤,٥مليون جنيه انتاج غير تام بمعرفه الشركه وتحت مسؤوليتها طبقا للأصول المرعية وتم تقييم المخزون بالمتوسط المتحرك فيما عدا الخامات بسعر الشراء والانتاج غير التام بالتكلفة والانتاج التام بالتكلفة الصناعية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون ٠

- بلغ رصيد العملاء نحو ١,٩٢١ مليار جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ١٢,٩مليون جنيه وقد تلاحظ الاتي :-

  - لم ترسل الشركة مصادقات للعملاء كما لم تجر مطابقات مع كبار العملاء مثل الهيئه العامه للطرق كباري البالغ رصيدها نحو ١,٦٣١ مليار جنيه بنسبة ٨٤,٨% من أرصده العملاء- قطاع حكومي وعام بخلاف رصيدها ضمن أرصده مدينه- تأمينات لدى الغير البالغ نحو ٨٧,٢٤ مليون جنيه بنسبه ٣٠,٤% مما يعد فقد لأحد أهم أدله التحقق وفقا لمعيار رقم (٥٠٠) من معايير المراجعة المصرية ٠

  يتعين اجراء المطابقات اللازمة خاصة الهيئة العامة للطرق والكباري والذي أظهرت فروق طبقاً لخطاب الإدارة رقم ٣٢٩ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٣ الي الشركة القابضة والتي من جانبها خاطبت جميع الشركات التابعة بأجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للطرق والكباري في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ٠

  - أرسلت الشركة مصادقات سلبيه لبعض أصحاب الأرصدة المدينة من الموردين بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠ (موعد متأخر) لم يسمح بورودها حتى تاريخه ٠

  - أجرت مطابقه مع شركه النيل العامة للطرق والكباري دون باقي الشركات الشقيقة والشركة القبضة وقد أجرتها بتواريخ ٣، ١٣، ١٥، ١٦، ٢٣، ٢٠٢٢/١١/٣٠ عن الأرصدة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقد أسفرت عن فروق بنحو ١٦،١ مليون جنيه جاري بحثها بين الشركتين منها نحو ٣ ١ ٣٨٩ مليون جنيه رصيد للطرق والكباري بدفاتر الشركة عن عمليه شبين الكوم / طملاي ٠

  يتعين مراعاه ارسال مصادقات لأصحاب كافه الأرصدة في موعد مناسب يسمح بتلقي الردود وتحديد الفروق ودراستها كذلك اجراء المطابقات مع كبار العملاء والشركه القابضة والشركات الشقيقة في موعد مناسب يسمح بتحديد ودراسة الفروق واجراء ما يلزم من تسويات قبل اعداد القوائم الماليه ٠

- يتصل بما سبق عدم الحصول على شهادات أو مصادقات من الجهات التي لديها تأمينات لدى الغير بلغت نحو ٢٨٧,٢ مليون جنيه مكون مقابلها مخصص بنحو ٥,٢٢ مليون جنيه وبالتالي لم نتمكن من التحقق من صحتها وخاصه أنها تتضمن أرصدة متوقفة بلغت نحو ١٤,٦ مليون جنيه (ضمان أعمال – نهائي) عن عمليات منتهيه وتم تسليمها ابتدائيا ونهائيا ٠

يتعين الحصول على مصادقات أو شهادات بتلك الأرصدة ودراستها واتخاذ ما يلزم نحو تحصين ما أنتفى الغرض منه وتدعيم المخصص في ضوء الدراسه٠

- المخصصات تم تكوينها من وجهه نظر الشركة وهي بصفه عامه غير كافيه للأغراض المكونة من أجلها وبخاصة مخصص الضرائب المتنازع عليها - مخصص التامين على أصول الشركة - مخصص عمليه المدخل الشرقي لبرج العرب - عمليات تحت التنفيذ ٠

يتعين تدعيم المخصصات لمقابلة الأغراض المكونه من أجلها ٠

- لم تتضمن الايرادات بقائمه الدخل نحو ٢٣,١٦٦ مليون جنيه تخص العام في حين تضمنت بالزيادة نحو ٢٨,٣٣ مليون جنيه لعدم امكانيه اجراء تعديلات على الايرادات في ضوء احكام المنظومة الالكترونيه لمصلحه الضرائب (وفقا لما جاء برد الشركة في هذا الشأن على تقريرنا التفصيلى) ٠

يتعين اعداد مذكره للشركة القابضة لاعمال شؤونها مع الجهات المختصة بشان تلافي اسباب ذلك.

- تقريرنا التفصيلي المبلغ للشركة برقم ٣٢٥ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٠ لا يتجزاء من ذلك التقرير ٠

الراي المتحفظ :-

فيما عدا تأثير ما جاء بعالية في الفقرة السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية للعام المالي ٢٠٢١ /٢٠٢٢ تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامه عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ وأداءها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنه المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة٠

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :-

- لم يتم عرض قراري رئيس الشركة القابضة رقمي ١٥٧ و١٥٨ لسنه ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٧ بشان أنهاء تكليف عضوين من مجلس اداره الشركة وتكليف عضوين

أخرين على الجمعية العامة للشركة صاحبه الأختصاص طبقا للفقرة الاولى من المادة رقم (٥) من القانون رقم (١٨٥) لسنه ٢٠٢٠ والبند رقم (٨) من المادة رقم (٦٢) من اللائحة التنفيذيه الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم (٩٤٨) لسنه ٢١ ٢٠ بشأن تعديلات بعض أحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنه ١٩٩١ الخاص بشركات قطاع الاعمال العام ٠

يتعين الألتزام بأحكم القانون ولائحته التنفيذيه وسرعه العرض على الجمعية العامة للشركة.

- وافق مجلس موافقه مجلس اداره الشركه بجلسته رقم ٢٣ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٩ على رفع ماكينه اعاده التدوير FDR ماركة بوماش رقم فني (٣) من سجل اصول الشركة لنقل ملكيتها الى شركه النيل العامه للطرق الصحراوية دون توضيح القيمة سواء التكلفة التاريخية مضافا إليها كافة المصروفات او القيمة الحالية ودون العرض على الجمعية العامة غير العادية بالمخالفة لاحكام المادة رقم (٢٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٥ لسنه ٢٠ ٢٠ الصادرة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنه ٢٠٢١.

يتعين الالتزام باحكام القانون ولائحته التنفيذية.

- مخالفه المادة رقم (٦٢متكرر) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٨٥) لسنه ٢٠ ٢٠ والصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم (٩٤٨) لسنه ٢١ ٢٠ والتي تقضي بأن تجتمع الجمعية العامة العادية خلال ثلاثه أشهر من انتهاء السنه المالية للنظر في القوائم المالية للشركة وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات ٠
- بلغت تكلفة الأصول الثابتة نحو ١,٣٣٩ مليار جنيه ومجمع اهلاكها نحو ٨٢٣,٨٢٤مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ **وقد تلاحظ بشأنها :-**

- تم جرد الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها طبقا للأصول المرعية وقمنا بالأشراف على أعمال لجان السنوي اختبارياً ويتم حساب الأهلاك بطريقه القسط الثابت وكالمتابع في السنوات السابقة ؛ ولم يتم اجراء المطابقة الواجبة لقوائم الجرد على سجلات الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ ٠

ويتصل بما سبق وجود العديد من الآلات والمعدات (جرار وهراس) مفقودين ووسائل النقل والانتقال تعمل لدى جهات خارجيه وأخرى تحت الأصلاح بجهات خارجيه وأدوات معمل وأثاثات ولم تشملها قوائم الجرد ٠

نوصي بدراسة موقف كافه الأصول واجراء المطابقة وتحديد وبحث الفروق (ان وجدت) وتحديد المسؤولية والأفئدة ٠

- بلغ من أمكن حصره (بمعرفة الشركة) من قيمة الطاقات العاطلة (معظمها مهلك بالكامل) نحو ٨,٥٥٥ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠، بخلاف ألات ومعدات ووسائل نقل معطلة جزئياً بلغت تكلفتها نحو ٥٢,٠٤٧ مليون جنيه ، وبلغت مصاريف الاهلاك عنها خلال فترة التوقف نحو ١,٢٧٥ مليون جنيه ٠

نوصي باتخاذ اللازم بشأنها.

- ما زالت الشركة لم تقم بالإجراءات اللازمة لتقنين حيازتها لبعض الأراضي فضلا عن وجود أختلاف في المساحة والقيمة بين الجرد والعقود والمدرج بالسجلات للبعض الأخر ووجود تعديات على بعض المساحات ، والحصول على شهادات سلبيه لا تتضمن الحدود والمساحات عن بعض الأراضي ٠
- عدم أستغلال بعض الاراضي وسدادا مقابل الايجار لمساحه (٣) أفدنه (أرض محطه برج العرب) بواقع نحو ٥٠ ألف جنيه سنويا" فى حين بلغ ما قام جهاز مدينه برج العرب من تعليته من مستحقات الشركة مقابل أستغلال ذات المساحه نحو ٤,٩٧٣ مليون جنيه حتى مستخلص ٦٣ جاري ٠

يتصل بما سبق وجود نزاعات قضائية بشأن بعض الأراضي مثل أرض جمعيه غمازه الصغرى وغيرها كذلك مخالفة الشركه لقرار التخصيص في أستغلال بعض المساحات مثل أرض القطاميه مما يحول دون أتمام الاجراءات ٠

يتعين تشكيل لجنه من الأداره الفنيه والشؤون القانونيه والشؤون المالية والشؤون الإدارية لدراسة موقف أراضي الشركة وأتخاذ اللازم نحو انهاء كافه المشاكل وأستغلالها بما يحقق صالح الشركة والافادة ٠

- تضمن المخزون نحو ٣,٢٥٤ مليون جنيه منها نحو ٢,٧٥ مليون جنيه قيمه قطع غيار راكده (جديده) لمعدات تم الأستغناء عنها وهي ذات القيمة منذ أعوام مكون مقابلها مخصص بنحو ١,٧٥ مليون جنيه بنسبه ٥٤% من قيمه الراكد

نوصي بدراسه موقفها والتصرف الأقتصادي فيها وتدعيم المخصص بالقدر المناسب لحين التصرف واجراء التسويات ٠

- تضمنت الأرصدة المدينة والدائنة نحو٨٠٥,١٣ ألف جنيه ونحو ١٦,٦٢ ألف جنيه على التوالي قيمه العجز والزيادة التي أسفرت عنها مطابقه وتقييم الجرد الفعلي على أرصده المخزون دون دراسة أسبابها بخلاف نحو ٣٠٨,٢ ألف جنيه قيمه أصناف تأخر أضافتها أو ورود فواتيرها ٠

نوصي بدراسة تلك الفروق وأتخاذ ما يلزم بشأنها في ضوء ذلك مع أحكام الرقابة ووضع الضوابط اللازمة لتلافي ذلك مستقبلا .

- تضمنت رصده العملاء نحو ٧٨,٧٦ مليون جنيه أرصده متوقفه ومكون عنها مخصص بنحو ٢٧,٥٦٦ مليون جنيه

يتعين تدعيم المخصص .

- بلغ رصيد حسابات مدينه لدى الشركة القابضة والشركات الشقيقة نحو ٤٤٢,٧٥ مليون جنيه وقد تضمن نحو ١٧,٧٧٢مليون جنيه منها نحو ٩,٧٦٢ مليون جنيه بأسم شركه النيل العامة للطرق والكباري والباقي بأسم شركه النيل العامة للطرق الصحراوية دون توضيح كما تضمن نحو ١٥,٩٩٧ مليون جنيه بأسم شركه النيل العامة للطرق والكبارى تحت مسمى تنميه محور طملاى في حين وردت المديونية عن العملية بالمطابقة بين الشركتين بنحو١٣,٣٨٩ مليون جنيه .

يتصل بما سبق وجود أرصدة دائنة على خلاف طبيعته بنحو ١١٥,٣٩٥ مليون جنيه دفعات مقدمه باسم الشركة القابضة .

يتعين بحث تلك الأرصدة وأتخاذ اللازم بشأنها وأجراء ما يلزم من تسويات .

- ما زال يتضمن حسابات مدينه لدى المصالح والهيئات نحو ٧,٢٠١ مليون جنيه رصيد مرحل منذ عام ١٨/ ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ بالقيد رقم ١٠ ٢/ ٦ ولم يستدل على ماهيته أو موافاتنا بالقيد والمستندات الخاصه به .

يتعين تحقيق الأسباب والمسؤليه وتدعيم المخصص لحين أنتهاء ودراسته وأجراء ما يلزم من تسويات سواء بالحصول على شهادات من جهات الأسناد وايصالات سدادها لصالح الشركة وخصمها من الضرائب المستحقة او غير ذلك .

- بلغ رصيد التأمينات لدى الغير نحو ٢٨٧,١٩٦ مليون جنيه مكون مقابلها مخصص بنحو ٥,٢٢٣ مليون جنيه ولم يتم الحصول على شهادات تؤيد ذلك وقد بلغ ما أمكن حصره من أرصده مرحلة منذ سنوات (متوقفه) ضمان أعمال - نهائي عن عمليات تم تسليمها نهائياً أو ابتدائياً نحو ١٤,٦٤٢ مليون جنيه .

يتعين تدعيم المخصص ودراسة تلك الأرصدة والحصول على شهادات واتخاذ اللازم لتحصيل ما إنتفى الغرض منه واجراء ما يلزم من تسويات .

- بلغ رصيد النقديه بالصندوق والبنوك نحو ٧٢٩,٧٣ مليون جنيه وقد تضمنت مذكرات التسوية شيكات قيمتها نحو ٦٦,٩١٥ مليون جنيه تاريخ بعضها يرجع الى ٢٠١٦/٦/٣٠ (لم يتقدم أصحابها للصرف) ونحو ٦,٨١٢ مليون جنيه قيمه عدد ١٠٦ شيك صادره ولم تسلم لأصحابها .

يتعين بحث موقف تلك الشيكات مع أخطار البنوك عن ما تجاوز المدة القانونية منها واجراء ما يلزم من تسويات ٠

- تضمنت غطاء خطابات الضمان نحو ١,١٥٨ مليون جنيه غطاء لعدد (٣٤) خطاب وجب تغطيتها بالكامل بنحو ٢٤,٧٣٦ مليون جنيه عن عمليات ترجع الى عام ٢٠١٥ (ضمان نهائي) وقد تحملت الشركه نحو ١١,٠٩٣ مليون جنيه مصاريف وعمولات عن خطابات الضمان ٠

يتعين دراسه موقف خطابات الضمان وسرعة استرداد ما انتفي الغرض منه٠

- تضمن أحد الحسابات بالبنك التجاري – وفا (شهاده البنك) نحو ١,١٦٩ مليون جنيه قيمه خطب ضمان مقام عنه دعوى قضائية ٠

يتعين متابعه الإجراءات لقضائية وأجراء ما يلزم من تسويات٠

- بلغ رصيد السحب على المكشوف ٣٦٢,٧٦٣ مليون جنيه مقابل نحو ٢٠٢,١٢٠ مليون جنيه العام السابق وقد تحملت الشركة فوائد وعمولات بنحو ٦٤,٦١٩ مليون جنيه هذا وقد بلغت الفوائد الدائنة نحو ٣٣,٨٥١ مليون جنيه٠
- يتصل بما سبق وجود تسهيلات بنكية من بنك البركة ادرجتها الشركة ضمن الحسابات الدائنة المتنوعة بنحو ٤٩٥,٨٣٤ مليون جنيه مقابل نحو ١٨٧,٩١٦مليون جنيه لعام السابق ٠

يتعين اتخاذ كافه الاجراءات لتحصيل مستحقات الشركة لأهميه ذلك في أستمرار الشركة في أداء أعمالها وتخفيف الأعباء التمويلية مع مراعاه اظهار كافة التسهيلات البنكية ضمن السحب على المكشوف -

- بلغ رصيد الموردين والحسابات الدائنه الأخرى نحو ٣,٥١ مليار جنيه **وقد تلاحظ :-**
  - بلغ ما أمكن حصره من الأرصده المدينة المتوقفة (موردين قطاع خاص) نحو ٣٣,٧٧٧ مليون جنيه مكون مقابلها مخصص بنحو ٢,٣٩٧ مليون جنيه.

يتعين دراسة تلك الارصدة وتدعيم المخصص والعمل على تحصيلها واجراء التسويات.

  - بلغ ما مكن حصره نحو١٠,٢٤٥ مليون جنيه – أرصدة مدينة تمثل دفعات تم صرفها منذ سنوات لتوليد خامات بعضها لعمليات جارية ومعظمها لعمليات منتهية ولم تحمل على المصروفات وتسوى بحساب الموردين.

يتعين حصر كافه الحالات المشابهة ودراستها واجراء التصويب ومراعاة اثر ذلك على نتائج الاعمال والحسابات المختلفة.

  - بلغ ما امكن حصره نحو ٢٠,٦١٦ مليون جنيه -ارصدة مدينه قيمه اعمال تم تنفيذها على حساب بعض المقاولين دون اتخاذ الاجراءات القانونية مثل (اخطار بالتوقف-

انذارات- حصر بموقف التنفيذ للأعمال - اخطار بأعاده تكليف او اسناد الاعمال لمقاول اخر مع تحملهم بفروق الاسعار) ٠

يتعين تحقيق الاسباب والمسؤولية وتدعيم المخصص واتخاذ ما يلزم للحفاظ على حقوق الشركة واجراء ما يلزم من تسويات ٠

- بلغ امكن حصره نحو ١٠٤,٠٧٢ مليون جنيه قيمه ما تم صرفه لبعض المقاولين بموجب بيانات اعمال دون تحرير عقود مع جهات الاسناد او معهم عن تلك العمليات فضلا عن تباين الاسعار بعض البنود في ذات العمليات، كذلك عدم الالتزام بفئات الاسعار الواردة ببعض عقود المقاولين عن تنفيذها بموجب بيانات اعمال.

يتعين اتخاذ ما يلزم لسرعة تحديد العقود وتوحيد فئة البنود بذات العملية والالتزام بالأسعار الواردة بالعقود حفاظا على حقوق الشركة ٠

- تضمنت الحسابات الدائنة الاخرى نحو ٣,٣٨٧ مليون جنيه مبالغ تخص نقابتي المهن الهندسية والتطبيقية ودمغات تخص اتحاد مقاولي التشييد والبناء فضلا عن تخفيض الحساب بقيمه الدمغات المستقطعة بمستخلصات جهات الاسناد.

يتعين التصويب والالتزام بأحكام قانوني النقابتين رقمي ٦٦ و٦٧ لسنه ١٩٧٤.

- تضمنت الحسابات الدائنة الاخرى نحو ٣,٣١٤ مليون جنيه توريدات بيتومين من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بخلاف نحو ٧,١٦٥ مليون جنيه (مدين) على خلاف طبيعة الحساب تحت مسمى توريدات بيتومين وسولار من ذات الجهة ٠

يتعين الالتزام بتوجيه كافه المشتريات والتوريدات للحساب المختص (الموردين) وموافاتنا بأسباب الرصيد المدين ٠

- تضمنت الحسابات الدائنه الاخرى نحو ٨,١٧٤ مليون جنيه تحت مسمى فروق جرد خامات وقطع غيار بخلاف نحو ٤١٤,٠٣ الف جنيه تحت مسمى مطابقه مصر للبترول ونحو ٣,١٨٨ مليون جنيه (توريد حديد) الهيئة القومية لمترو الانفاق ونحو ١٨٣,٠٤٤ ألف جنيه تحت مسمى شيكات لم يتم صرفها من خزينه الشركة.

يتعين دراسة تلك الأرصدة واظهار كل منها بحساباتها المختصة وفقا للدليل المحاسبي وقرار السيد رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٢٠٤ لسنه ٢٠٠١.

- مازال يتضمن حساب دائنو توزيعات نحو ١٢ مليون جنيه الزيادة في حصة العاملين عن الحد الاقصى لتوزيع الارباح قبل صدور القانون رقم (٢٠٣) لسنه ١٩٩١ وبواقي ما تم صرفه للعاملين من حصص خلال الاعوام حتى ٦/٣٠ ٢٠٢٢.

يتعين اتخاذ ما يلزم بشان استخدامها مع مراعاه المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنه ٢٠٢١ .

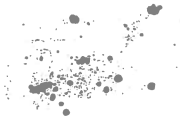

نظم الضبط والرقابة الداخلية ونظام التكاليف :-

- تحتاج نظم الرقابة الداخلية الى مزيد من الجهود والتدعيم لأحكام الرقابة والضبط الداخلي كما يحتاج نظام التكاليف الى تطوير ويتضح ذلك مما يلي:-
  - اقتصار اعمال اداره المراجعة الداخلية على بعض الاعمال مثل استعاضات السلف ومستخلصات مقاولي الباطن دون غيرها فضلا عن عدم استيفاء التوقيعات على التسويات والقيود، وختمها بختم "روجع" .
  - وجود قصور في النظام المستخدم بالحاسب الالي (للقيد) ، الامر الذي لا يمكن من متابعه حركه الحسابات فضلا عن عدم وجود نظام للحماية من الحذف او الإضافة من غير المختص، وعدم الترابط بين ادارات الشركة .
  - وجود قصور في اعمال التوجيه المحاسبي وعدم الإلتزام بمقتضيات نظام المحاسبي ومعايير المحاسبة وعدم توحيد المعالجة المحاسبية لبعض التصرفات مثل "معالجه القيمة المضافة" وعدم الالتزام بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٠٤) لسنة ٢٠٠١ .
  - عدم تفعيل الادارة العامة للمراجعة الادارية والضبط الداخلى حيث تقتصر على مدير عام فقط .
  - لا يتم ارفاق صورة (أو بيان) من اذون إضافة وصرف الخامات مع التسويات للتأكد من صحة تحميل التكاليف على العمليات، كما يتم تحميل بعض الخامات مثل الاسمنت والحديد من واقع بوالص الشحن ، حيث يتم تشوينها بالعمليات مباشرة واعداد الاضافة والصرف بعد ذلك، مما أدى إلى تحميل المستلزمات دون وجود أذون مثال ذلك قيد رقم ٧١٩ تعديلات يونيه ٢٠٢٢ ومما أدي الي ظهور رصيد شاذ ضمن الأرصدة الدائنة الأخرى مما يتضح معه ضعف الرقابة عليها .
  - لا يتم اعداد مستخلصات تراكميه للأعمال المنفذة ذاتيا.
  - لا يتم القطع للعمليات التي اعد عنها مستخلصات ختاميه لمقابله المصروفات بالإيرادات عملا بالمبادئ المحاسبية .

- ما زال يتم اثبات الايرادات من خلال صور ضوئية غير مختومة كصوره " طبق الاصل" رغم تكرار رد الشركة على تقاريرنا عن الاعوام السابقة بانه سيتم تدارك ذلك.
- ما زالت الشركة تقوم بصرف مبالغ دون مستندات استنادا الى نص الماده (٢٢) من اللائحة المالية الموحدة وقد بلغ ما أمكن حصره نحو ٠,٦١٧ مليون جنيه بخلاف نحو ٢,٤٧ مليون جنيه مصروفات ثابته شهريا من خلال الاستعاضات منها نحو ١٠.٢٥٨ مليون جنيه تمثل مصروفات (مكتب ، بوفيه، اعاشه) وذلك بالمخالفة لمقتضيات النظام المحاسبي الموحد الذي اوجب ان تكون المصروفات بموجب مستندات.

يتعين اتخاذ اللازم نحو تلافي اوجه القصور المشار اليها وتدعيم نظام الرقابة والضبط الداخلي احكاماً للرقابة والالتزام بمقتضيات النظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة وترشيد المصروفات وخاصة "بدون مستندات" في اضيق الحدود.

- نظام التكاليف المتبعة بالشركة لا يفي بأغراض القياس ومراقبه الانحرافات بالعمليات واحكام الرقابة على عناصر التكلفة المختلفة لكل عملية للمساعدة في اتخاذ القرارات ومن مظاهر ذلك ما يلي:-
  - تداخل تكاليف بعض العمليات مما يؤثر على دقه قياس نتائجها من حيث الربحيه .
  - يتم تقييم الكميات من السن والخلطة بأنواعها بتكلفة العام عند عملية القطع رغم تضمنها كميات منصرفة خلال اعوام سابقه منها ما هو متوقف منذ سنوات، ودون الاخذ فى الاعتبار الفاقد والهالك.
  - تعذر الحصول على تحليلات لمصروفات بعض العمليات مثل عمليات الجيش او العمليات القديمة .
  - عدم تحليل مصروفات الورش لتحديد التكلفه الفعليه لاعمال الصينه والعمرات.
  - عدم فصل تكلفه فترات التوقف لدراستها واسبابها ومساعده الاداره في اتخاذ القرارات المناسبه .
  - عدم وجود اوامر اصلاح يوضح بها تواريخ دخول المعدة لاجراء العمرة (من البدء حتى الخروج) والمصروفات من اجور وقطع غيار وخلافه مرفقا بها المستندات المؤيدة .

- عدم تحديد لانحرافات ودراستها واسبابها ومدى توافقها مع المعدلات المتعارف عليها داخل النشاط .

يتعين استمرار تطوير نظام التكاليف ليفي بالغرض .

ملاحظات اخرى:-

- حققت بعض العمليات خسائر تراكميه بنحو ٣٦٢,٦٩٣ مليون جنيه حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ في حين حقق البعض خسائر خلال العام المالي الحالي بنحو ٣٥٨,١٥٨ مليون جنيه (بيانات اداره التكاليف) .

يتعين الدراسه والبحث والافاده واتخاذ اللازم لتلافي اسباب الخسارة.

- تم تحميل المصروفات بنحو ١٢,٧ مليون جنيه قيمة ماجاء ببعض محاضر التقييم عن عدة عمليات بدلاً تخفيض الايرادات، مما يؤثر على اجمالى ايرادات النشاط، والمعدلات المرتبطة به.

يتعين مراعاة ذلك مستقبلاً لأظهار المعدلات بصورة أكثر دقة .

- اظهرت قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ صافى تدفقت نقدية من انشطة الاستثمار نحو ١٢,٤٤٩ مليون جنيه "بالسالب" ومن انشطة التمويل نحو ١١,٩٦ مليون جنيه "بالسالب" بدون السحب على المكشوف خلال الفترة البالغ نحو ٣٠,٨١٣ مليون جنيه على الرغم من سداد توزيعات المساهمين من خلال تسويتها من مستحقات الشركة لدى الشركة القابضة " قروض " .
- يتصل بما سبق بلغت المتحصلات النقدية من العملاء نحو ٣.٦٦٤ مليار جنيه مقابل نحو ٣,٥٠٩ مليار جنيه العام السابق بزيادة قدرها نحو ١٥٥ مليون جنيه بنسبة ٤,٤٢% فى حين بلغت الزيادة فى ايرادات النشاط نحو ١,٠٢ مليار جنيه بنسبة ٢٠,٣٦%.

مما يعني انخفاض معدلات التحصيل من العملاء واستمرار عدم قدره الشركة على توليد تدفقات نقديه كافيه للحفاظ على قدراتها على التشغيل أو ضخ استثمارات جديده ولحلال وتجديد اصولها الثابتة وسداد السحب عن المكشوف لتلافي الفوائد وكذلك توزيع ارباح المساهمين وتقدر الإشارة الى تحمل الشركة فوائد مدينه وأعباء بلغت نحو ٦٢ مليون جنيه.

يتعين اتخاذ ما يلزم لتحصيل مستحقات الشركة مما ينعكس بالايجاب على أنشطتها وموقفها المالي .

- لم تفصح الشركة عن التكاليف المتعلقة بالبيئة سواء لحمايتها او لمنع اضرار التلوث بالمخالفة لقانون البيئة رقم (٤) لسنه ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم (٩) لسنه ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية ، وكذا التكاليف المتعلقة بالإجراءات المتخذة لاستمرار مواجهة جائحة كورونا.

الـــرأي:-

فيما عدا تأثير ما سبق من ملاحظات فمن رأينا أن القوائم المالية المشار اليها اعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركه النيل العامة للإنشاء والطرق في ٢٠٢٢/٦/٣٠، وعن ادائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنه المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقه .

تقرير عن المتطلبات القانونية :-

- تمسك الشركة حسابات ماليه منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقه مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وتم جرد المخزون بمعرفة ادارة الشركة طبقا للأصول المرعية كما تطبق الشركة نظام تكاليف لا يفي بالغرض ويحتاج الى تطوير
- البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

مدير عام

نائب مدير الادارة

(محاسبة / نيفين نبيل بشارة)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

(محاسبة / أمال عبد الرووف متولي)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الادارة

(محاسب / خالد محمد محمود)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الادارة

(محاسب شحاته محمد فراج)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

(محاسب / مدحت عبد الله السداوي)

تحريراً في ٢٠٢٣/١/٥ .

الرد على تقرير مراقب الحسابات

عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠

الملاحظة	الرد على الملاحظة
السادة أعضاء الجمعية شركه النيل العامة للإنشاء والطرق :- راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركه النيل العامة (شركه تابعه مساهمه مصريه) للشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري والنقل البري خاضعة لأحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنه ١٩٩١ قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وأخرها بالقانون رقم (١٨٥) لسنه ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار السيد رئيس الوزراء رقم (٩٤٨) لسنه ٢٠٢١ ، والمتمثلة في قائمه المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والظاهر إجمالي الأصول بها نحو ٥٠٠٣١ مليار جنيه وقائمتي الدخل المنفردة والشامل عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتي أظهرت ربح السنة من بعد ضريبة الدخل نحو ١١٨٠٩مليون جنيه وكذا قائمته التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والتي أظهرت نقدية وما في حكمها في نهاية الفترة بنحو ٧٢٩٠٣٣ مليون جنيه وملخصا للسياسات المحسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات. **مسئوليه الإدارة عن القوائم المالية :-** هذه القوائم المالية مسئوليه إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عجلا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية . وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابه داخليه ذات صله بأعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا خاليه من أي تحريفات هامه ومؤثره سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف . **مسئولية مراقب الحسابات :-** تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوئم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين	

المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامه ومؤثره .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدله مراجعه بشان القيم والأفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على احكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء انتاتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه لمخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعه مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة .

وتشمل عمليه المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفه الإدارة وكذا سلامه العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وأننا نرى أن أدله المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافيه ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على تلك القوائم المالية .

حتى تاريخه لم يتم الانتهاء من إعداد واعتماد اللوائح المالية ، الإدارية ، المشتريات والمخازن وغيرها في ضوء ما طرأ من تعديلات على القانون رقم (٢٠٣) ولائحته التنفيذية بموجب بالقانون رقم (١٨٥) سنه ٢٠٢٠ وكذلك نظامها الأساسي بالمخالفة التنفيذية ونذكر منها المواد أرقام (٣٢ فقره رابعة)؛ (٣٣)؛(٣٤) ؛(٤٢) ؛(٤٦فقره ثانيه) و(الخامسة) و(السابعة) من القانون رقم (١٨٥)لسنه ٢٠٢٠ وللمواد أرقام (١٨) ؛(٢٥) ؛ (٣٦) من لائحته التنفيذية .

*يتعين الالتزام بأحكام القانون ولائحته التنفيذيه .

تم الانتهاء من إعداد اللوائح المالية ، الإدارية ، المشتريات والمخازن ، وجارى نهو مراجعتها واعتمادها ، وسيتم موافاتكم بها فور انتهاء الإجراءات اللازمة .

أساس الرأي المتحفظ :-

- لم تتضمن المصروفات نحو ٤.٥ مليون جنيه فروق أسعار عن عمليتي ٧٣ مزلقان ؛ وحوش الفرز مرحلة أولي مستحقه للمقاولين رغم تعليه الفروق عن تلك العمليات للإيرادات .

*يتعين إجراء التسويات اللازمة .

تقوم الشركة بتعلية فروق الأسعار والتعويضات بعد اعتمادها من جهة الإسناد ، وفيما يخص مقاولي الباطن بعد تقدمهم بطلب وعرضه على اللجنة المختصة للإقرار وتحديد المستحق ، واعتماد السلطة المختصة لقرار اللجنة ، وفيما يخص عملية ٧٣ مزلقان فقد تقدم المقاول / شركة العبور بطلب بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٩ وتم الموافقة عليه بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٩ (مجلس الإدرة) ووردت إلى إدارة

	المراجعة في ٢٠٢٢/١٠/٢ ، وتم عمل قيد استحقاق في شهر أكتوبر ٢٠٢٢ ، وبالنسبة إلى عملية حوش انفرز مرحلة أولي فقد تقدم المقاول / شركة القزاز بطلب بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٣ وتم الموافقة عليه بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٩ (مجلس الإدارة) ووردت إلى إدارة المراجعة في ٢٠٢٢/١٢/١٢ ، وسيتم عمل قيد استحقاق له في شهر ديسمبر ٢٠٢٢ ، وسيتم الصرف للمقاولين المشار إليهم بعد التأكد من عدم وجود أي خصومات عليهم وحين توافر السيولة .
- تم جرد المحزون البالغ نحو ٩٣٩.٠٥ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ منها نحو ٧٨٤.٥ مليون جنيه إنتاج غير تام بمعرفه الشركة وتحت مسئوليتها طبقا للأصول المرعية وتم تقييم المخزون بالمتوسط امتحرك فيما عدا الخامات بسعر الشراء والإنتاج غير التام بالتكلفة والإنتاج التام بالتكلفة الصناعية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون .	✍ في ضوء سعي الشركة لتطوير نظام التكاليف ، سيتم شراء برنامج محاسبي يسمح فيه بانتظام القيد والترابط بين الإدارات المالية للشركة وسيتم تلافي ذلك مستقبلاً ، والالتزام بالمعيار المشار إليه.
- بلغ رصيد العملاء نحو ١,٩٢١ مليار جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ١٢,٩ مليون جنيه **وقد تلاحظ الأتي :-**	
▪ لم ترسل الشركة مصادقات للعملاء كما لم تجر مطابقات مع كبار العملاء مثل الهيئة العامة للطرق والكباري البالغ رصيدها نحو ١ ٦٣١ مليار جنيه بنسبة ٨٤,٨% من أرصده العملاء- قطاع حكومي وعام بخلاف رصيدها ضمن أرصده مدينه-تأمينات لدى الغير البالغ نحو ٨٧.٢٤ مليون جنيه بنسبه ٣٠,٤% مما يعد حقد لأحد أهم أدله التحقق وفقا لمعيار رقم (٥٠٠) من معايير المراجعة المصرية . *يتعين إجراء المطابقات اللازمة خاصة الهيئة العامة للطرق والكباري والذي أظهرت فروق طبقاً لخطاب الإدارة رقم ٣٢٩ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٣ إلي الشركة القابضة والتي من جانبها خاطبت جميع الشركات التابعة بأجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للطرق والكباري في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .	✍ تم التنبيه مشدداً بمراعاة إرسال المصدقات في موعد مناسب مستقبلاً ، وبخصوص المطابقات فإنه تم المطابقة مع شركة النيل العامة للطرق والكباري ، وجاري المطابقة مع شركة النيل للطرق الصحراوية والشركة القابضة ، أما بخصوص الهيئة العامة للطرق والكباري فإنه نظراً لإتباع الهيئة الأساس النقدي والشطب طبقاً للاعتمادات المالية فإنه يصعب المطابقة ، وقد سبق مناقشة هذا الأمر في أكثر من جمعية عامة بحضور السيد المهندس / رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري بأن الأرصدة بالهيئة في عدة جهات (المناطق ، الإدارة الفنية ، الإدارة المالية) والإدارة المالية بالهيئة لا يوجد لديها حصر سوى بجاري المستحقات علماً بان جاري المستحقات يتأخر صرفه حين تدبير اعتمادات مالية له بالعام الجديد .
▪ أرسلت الشركة مصادقات سلبيه لبعض أصحاب الأرصدة لمدينة من الموردين بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠ (موعد متأخر) لم يسمح بورودها حتى تاريخه .	✍ تم التنبيه مشدداً بمراعاة إرسال المصادقات في موعد مناسب مستقبلاً .
▪ أجرت مطابقة مع شركه النيل العامة للطرق والكباري دون	✍ الفرق في المطابقة عبارة عن قيمة المستخلص الختامي المعتمد

باقي الشركات الشقيقة والشركة القابضة وقد أجرتها بتواريخ ٣,١٣ ،١٥ ،١٦ ،٢٣ /١١/٣٠ ٢٠٢٢ عن الأرصدة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقد أسفرت عن فروق بنحو ١٦,٠١ مليون جنيه جاري بحثها بين الشركتين منها نحو ٩ ٣٨، ٣ ١ مليون جنيه رصيد للطرق والكباري بدفاتر الشركة عن عمليه شبين الكوم /طملاي . *يتعين مراعاة إرسال مصادقات لأصحاب كافه الأرصدة في موعد مناسب يسمح بتلقي الردود وتحديد الفروق ودراستها كذلك إجراء المطابقات مع كبار العملاء والشركة القابضة والشركات الشقيقة في موعد مناسب يسمح بتحديد ودراسة الفروق وإجراء ما يلزم من تسويات قبل إعداد القوائم المالية .	من شركة النيل العامة للطرق والكباري (مقاول رئيسي) وباقي الفروق جاري بحثها بين الشركتين ، وسيتم إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك .
- يتصل بما سبق عدم الحصول على شهادات أو مصادقات من الجهات التي لديها تأمينات لدى الغير بلغت نحو ٢٨٧.٢ مليون جنيه مكون مقابلها مخصص بنحو ٥.٢٢ مليون جنيه وبالتالي لم نتمكن من التحقق من صحتها وخاصة أنها تتضمن أرصدة متوقفة بلغت نحو ١٤.٦ مليون جنيه (ضمان أعمال – نهائي) عن عمليات منتهية وتم تسليمها ابتدائيا ونهائيا . *يتعين الحصول على مصادقات أو شهادات بتلك الأرصدة ودراستها واتخاذ ما يلزم نحو تحصيل ما انتفى الغرض منه وتدعيم المخصص في ضوء الدراسه .	✍ سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً كما إنه سيتم دراسة التأمينات وتحديد موقفها في ضوء موقف العمليات من التسليم الابتدائي والنهائي ، وإجراء ما يلزم من تسويات علماً بأن معظم التأمينات نهائية وترتبط بالتسليم وفترات الضمان .
- المخصصات تم تكوينها من وجهه نظر الشركة وهي بصفه عامه غير كافيه للأغراض المكونة من أجلها وبخاصة مخصص الضرائب المتنازع عليها ، مخصص التامين على أصول الشركة ، مخصص عمليه المدخل الشرقي لبرج العرب – عمليات تحت التنفيذ . *يتعين تدعيم المخصصات لمقابلة الأغراض المكونة من أجلها .	✍ سيتم إعادة دراسة المخصصات وإجراء التدعيم اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة بالعام المالي القادم .
- لم تتضمن الإيرادات بقائمه الدخل نحو ٢٣,١٦٦ مليون جنيه تخص العام في حين تضمنت بالزيادة نحو ٢٨,٣٣ مليون جنيه لعدم تمكانيه إجراء تعديلات على الإيرادات في ضوء أحكام المنظومة الالكترونية لمصلحه الضرائب (وفقا لما جاء برد الشركة في هذا الشأن على تقريرنا التفصيلي) . *يتعين إعداد مذكره للشركة القابضة لأعمال شئونها مع الجهات المختصة بشدن تلافي أسباب ذلك.	✍ لم نتمكن من إجراء أي تعديلات لمحكوميه الأمر نظراً لإقفال المنظومة الالكترونية لمصلحه الضرائب واعتماداً على مبدأ استمرارية الشركة سيتم تسوية الإيرادات في ضوء ذلك.
- تقريرنا التفصيلي المبلغ للشركة برقم ٣٢٥ بتاريخ	

٢٠٢٢/١١/١٠ لا يتجزأ من ذلك التقرير .	
الرأي المتحفظ :- فيما عدا تأثير ما جاء بعالية في الفقرة السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية للعام المالي ٢٠٢١ /٢٠٢٢ تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .	
مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :- - لم يتم عرض قراري رئيس الشركة القابضة رقمي ١٥٧ و١٥٨ لسنه ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٧ بشان إنهاء تكليف عضوين من مجلس إدارة الشركة وتكليف عضوين آخرين على الجمعية العامة للشركة صاحبه الاختصاص طبقا للفقرة الأولى من المادة رقم (٥) من القانون رقم (١٨٥) لسنه ٢٠٢٠ والبند رقم (٨) من المادة رقم (٦٢) من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم (٩٤٨) لسنه ٢٠٢١ بشأن تعديلات بعض أحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنه ١٩٩١ الخاص بشركات قطاع الأعمال العام . *يتعين الالتزام بأحكام القانون ولائحته التنفيذية وسرعه العرض على الجمعية العامة للشركة.	✍ تم اتخاذ القرار بعد التوافق عليه مع أعضاء الجمعية للظروف الطارئة ، وسيتم العرض على الجمعية العامة عند نظر القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وفقاً لأحكام القانون .
- وافق مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٢٣ فى ٢٠٢٢/١١/٢٩ على رفع ماكينة أعدته التدوير FDR ماركة بوماج رقم فني (٣) من سجل أصول الشركة لنقل ملكيتها إلى شركه النيل العامة للطرق الصحراوية دون توضيح القيمة سواء التكلفة التاريخية مضافا إليها كافة المصروفات أو القيمة الحالية ودون العرض على الجمعية العامة غير العادية بالمخالفة لأحكام المادة رقم (٢٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٥ لسنه ٢٠٢٠ الصادرة بقرار السيد رئيس مجلس الوزرء رقم ٩٤٨ لسنه ٢٠٢١. *يتعين الالتزام بأحكام القانون ولائحته التنفيذية.	✍ سيتم الالتزام بأحكام القانون والعرض على الجمعية العامة الغير عادية للشركة .
- مخالفه المادة رقم (٦٢متكرر) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٨٥) لسنه ٢٠٢٠ والصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم (	

٩٤٨) لسنه ٢٠٢١ والتي تقضي بأن تجتمع الجمعية العامة لعادية خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للنظر في لقوائم المالية للشركة وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب لحسابات . - بلغت تكلفة الأصول الثابتة نحو ١.٣٣٩ مليار جنيه ومجمع إهلاكها نحو ٨٢٣.٨٢٤مميون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ **وقد تلاحظ بشأنها :-** - تم جرد الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها طبقا للأصول المرعية وقما بالأشراف عى أعمال خان السنوي ختبارياً ويتم حساب الإهلاك بطريقه القسط الثابت وكالمتابع في السنوات السابقة ، ولم يتم إجراء المطابقة الواجبة لقوائم الجرد على سجلات الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ . ويتصل بما سبق وجود العديد من الآلات والمعدات (جرار وهراس)مفقودين ووسائل النقل والانتقال تعمل لدى جهات خارجية وأخرى تحت الإصلاح بجهت خارجية وأدوات معامل وأثاث ولم تشملها قوائم اخرد . *نوصي بدراسة موقف كافه الأصول وإجراء المضابقة وتحديد بحث الفروق (إن وجدت) وتحديد لمسئولية والإفادة . - بلغ من أمكن حصره (بمعرفة الشركة) من قيمة الطاقات العاطلة (معظمها مهلك بالكامل) نحو ٨,٥٥٥ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠، بخلاف آلات ومعدات ووسائل نقل معطلة جزئياً بلغت تكلفتها نحو ٥٢,٠٤٧ مليون جنيه ، وبلغت مصاريف الإهلاك عنها خلال فترة التوقف نحو ١,٢٧٥ مليون جنيه . *نوصي باتخاذ اللازم بشأنها. - ما زالت الشركة لم تقم بالإجراء ت اللازمة لتقنين حيازتها لبعض الأراضي فضلا عن وجود اختلاف في المساحة والقيمة بين الجرد والعقود والمدرج بالسجلات لبعض الأخر ووجود تعديات على بعض المساحات ،والحصول على شهادات سلبيه لا تتضمن الحدود والمساحات عن بعض الأراضي . - عدم استغلال بعض الأراضي وسداد مقابل الإيجار لمساحه (٣) أفدنه (أرض محطة برج العرب) بواقع نحو ٥٠ ألف جنيه سنوياً في حين بلغ ما قام جهاز مدينه برج العرب من تعليته من مستحقات الشركة مقابل استغلال ذات المساحة نحو	✍ التأخير يرجع إلى ظروف خارجة عن إرادة الشركة ، وسيتم مراعاة ذلك مستقبلاً . ✍ سيتم إجراء المطابقات وتحديد الفروق ودراستها ، واتخاذ ما يلزم بشأنها ، وموافاة لسدة أعضاء الجهاز بالنتائج . ✍ معظم الطاقات العاصة مهلكة دفترياً ، ويتم الإحلال والتجديد في ضوء موقف السيولة المالية ، وما يطرأ ذلك توجيه معظم السيولة المتوافرة للتشغيل لانجاز الأعمال المرتبطة بالمشروعات القومية مع الإشارة إلى ضعف توافر السيولة على المستوى العام حالياً .

٤.٩١٣ مليون جنيه حتى مستخلص ٦٣ جاري . يتصل بما سبق وجود نزاعات قضائية بشأن بعض الأراضي مثل أرض جمعيه غمازة الصغرى وغيرها كذلك مخالفة الشركة لقرار التخصيص في استغلال بعض المساحات مثل أرض القطاميه مما يحول دون اتمام الإجراءات . *يتعين تشكيل لجنه من الإدارة الفنية والشئون القانونية والشئون المالية والشئون الإدارية لدراسة موقف أرضي الشركة واتخاذ اللازم نحو إنهاء كافه المشاكل واستغلالها بما يحقق صالح الشركة والإفادة .	✍ تم التنبيه بتشكيل لجنه يتمثل فيها القطاعات المختصة بالشركة لمراجعة موقف الأراضي من كافة جوانبها ، وإعداد مذكرة وعرضها على السلطة المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة وموافاة السادة أعضاء الجهاز بما يسفر .
- تضمن المخزون نحو ٣.٣٥٤مليون جنيه منها نحو٢.٧٥ مليون جنيه قيمه قطع غيار راكدة (جديدة) لمعدات تم الاستغناء عنها وهي ذات القيمة مذ أعوام مكون مقابلها مخصص بنحو ١.٧٥ مليون جنيه بنسبه ٥٤% من قيمه الراكد . *نوصي بدراسة موقفه ولتصرف الاقتصادي فيها وتدعيم المخصص بالقدر المناسب لحين التصرف وإجراء التسويات .	✍ جاري دراسة تلك الأرصدة لتحديد طريقة الاستفادة منها واتخاذ اللازم بشأنها بما يحقق صالح الشركة .
- تضمنت الأرصدة المدينة والدائنة نحو٨٠٥.١٣ ألف جنيه ونحو ١٦.٦٢ ألف جنيه على التوالي قيمه العجز والزيدة التي أسفرت عنها مطابقة وتقييم الجرد الفعلي على أرصده المخزون دون دراسة أسبابها بخلاف نحو ٣٠٨,٢ ألف جنيه قيمه أصناف تأخر أضافتها أو ورود فواتيرها . *نوصي بدراسة تلك الفروق واتخاذ ما يلزم بشأنها في ضوء ذلك مع أحكام الرقابة ووضع الضوابط اللازمة لتلافي ذلك مستقبلا .	✍ سيتم دراسة تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات بعد اعتماد الدراسة من السلطة المختصة .
- تضمنت أرصده العملاء نحو ٧٨.٧٦ مليون جنيه أرصده متوقفة ومكون عنها مخصص بنحو ٢٧.٥٦٦ مليون جنيه *يتعين تدعيم المخصص .	✍ سيتم دراسة أرصدة العملاء وتدعيم المخصصات واتخاذ ما يلزم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
- بلغ رصيد حسابات مدينه لدى الشركة القابضة والشركات الشقيقة نحو ٤٤٢.٧٥ مليون جنيه وقد تضمن نحو ١٧.٧٧٢مليون جنيه منها نحو ٩.٧٦٢ مليون جنيه باسم شركه النيل العامة للطرق والكباري والباقي باسم شركه النيل العامة للطرق الصحراوية دون توضيح كما تضمن نحو ١٥.٩٩٧ مليون جنيه باسم شركه النيل العامة للطرق والكباري تحت مسمى تنميه محور طملاى في حين وردت المديونية عن العملية سلطابقة بين الشركتين بنحو١٣.٣٨٩	✍ سيتم دراسة الأرصدة في ضوء المطابقات الجاري إجراؤها والأرصدة المشار إليها بنحو ١٧,٧٧٢ مليون جنيه هو عبارة عن الحسابات الجارية بين الشركات من مبيعات سن وخلطة وخلافه ، أما بخصوص الأرصدة الدائنة على خلاف طبيعة الحساب فإنها تمثل دفعات مقدمة عن عملية القطار الكهربائي ويتم استنزال الدفعة ضمن تسوية لاستقطاعات عند صرف المستخلصات من

مليون جنيه . يتصل بما سبق وجود أرصدة دائنة على خلاف طبيعته بنحو ١١٥.٣٩٥ مليون جنيه دفعات مقدمه باسم الشركة القابضة *يتعين بحث تلك الأرصدة واتخاذ اللازم بشأنها وأجراء ما يلزم من تسويات .	جهة الإسناد .
- ما زال يتضمن حسابات مدينه لدى المصالح والهيئات نحو ٧.٢٠١ مليون جنيه رصيد مرحل منذ عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ بالقيد رقم ٢١٠/ ٦ ولم يستدل على ماهيته أو موافاتنا بالقيد والمستندات الخاصة به . *يتعين تحقيق الأسباب والمسئولية وتدعيم المخصص لحين انتهاء دراسته وأجراء ما يلزم من تسويات سواء بالحصول على شهادات من جهات الإسناد وإيصالات سدادها لصالح الشركة وخصمها من الضرائب المستحقة أو غير ذلك .	تم التنبيه على ضرورة بحث الرصيد المشار إليه وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك .
- بلغ رصيد التأمينات لدى الغير نحو ٢٨٧.١٩٦ مليون جنيه مكون مقابلها مخصص بنحو ٥.٢٢٣ مليون جنيه ولم يتم الحصول على شهادات تؤيد ذلك وقد بلغ ما أمكن حصره من أرصده مرحلة منذ سنوات (متوقفة) ضمان أعمال – نهائي عن عمليات تم تسليمها نهائياً أو ابتدائياً نحو ١٤.٦٤٢ مليون جنيه . *يتعين تدعيم المخصص ودراسة تلك الأرصدة والحصول على شهادات واتخاذ اللازم لتحصيل ما انتفى الغرض منه وإجراء ما يلزم من تسويات .	تم التنبيه على ضرورة حصر كافة التأمينات التي تم تسليم عملياتها نهائياً ومخاطبة الجهات المختلفة بها لردها أو الحصول على الشهادات المطلوبة ، وإعداد سجل للمتابعة . وسيتم درسة تدعيم المخصص في ضوء ذلك .
- بلغ رصيد النقدية بالصندوق والبنوك نحو ٧٢٩.٧٣ مليون جنيه وقد تضمنت مذكرات التسوية شيكات قيمتها نحو ٦٦.٩١٥ مليون جنيه تاريخ بعضها يرجع إلى ٢٠١٦/٦/٣٠ (لم يتقدم أصحابها للصرف) ونحو ٦.٨١٢ مليون جنيه قيمه عدد ١٠٦ شيك صادره ولم تسلم لأصحابها . *يتعين بحث موقف تلك الشيكات مع أخطار لبنوك عن ما تجوز المدة القانونية منها وإجراء ما يلزم من تسويات .	سيتم بحث موقف تلك الشيكات واتخاذ اللازم بشأنها ، وبالنسبة إلى عدد ١٠٦ شيك متبقي منها بالخزينة عدد ٢٤ شيك بنحو ١,١٠٠ مليون جنيه حتى ٢٠٢٣/٠١/١٠ .
- تضمنت عطاء خطابات الضمان نحو ١.١٥٨ مليون جنيه غطاء لعدد (٣٤) خطاب وجب تغطيتها بالكامل بنحو ٢٤.٧٣٦ مليون جنيه عن عمليات ترجع إلى عام ٢٠١٥ (ضمان نهائي) وقد تحملت الشركة نحو ١١,٠٩٣ مليون جيه مصاريف وعمولات عن خطابات الضمان .	سيتم دراسة موقف خطابات الضمان واتخاذ إجراءات استرداد ما يخص العمليات المنتهية ، وفيما يختص بمصاريف وعمولات خطابات الضمان فيتم مراجعتها أولاً بأول ويرجع زيادتها إلى قيمة

*يتعين دراسة موقف خطابات الضمان وسرعة استرداد ما انتفي الغرض منه . - تضمن أحد الحسابات بالبنك التجاري – وفا (شهادة البنك) نحو ١,١٦٩ مليون جنيه قيمه خطاب ضمان مقام عنه دعوى قضائية . *يتعين متابعه الإجراءات القضائية وأجراء ما يلزم من تسويات . - بلغ رصيد السحب على المكشوف ٣٦٢,٧٦٣ مليون جنيه مقابل نحو ٢٠٢,١٢٠مليون جنيه العام السابق وقد تحملت الشركة فوائد وعمولات بنحو ٦٤,٦١٩ مليون جنيه هذا وقد بلغت الفوائد الدائنة نحو ٣٣,٨٥١ مليون جنيه . - يتصل بما سبق وجود تسهيلات بنكية من بنك البركة أدرجتها الشركة ضمن الحسابات الدائنة المتنوعة بنحو ٤٩٥,٨٣٤ مليون جنيه مقابل نحو ١٨٧.٩١٦مليون جنيه العام السابق . *يتعين اتخاذ كافه الإجراءات لتحصيل مستحقات الشركة لأهمية ذلك في استمرار الشركة في أداء أعمالها وتخفيف الأعباء التمويلية مع مراعاة إظهار كافة التسهيلات البنكية ضمن السحب على المكشوف . - بلغ رصيد الموردين والحسابات الدائنة الأخرى نحو ٣.٥١ مليار جنيه **وقد تلاحظ :-** ■ بلغ ما أمكن حصره من الأرصدة المدينة المتوقفة (موردين قطاع خاص) نحو٣٣,٧٧٧ مليون جنيه مكون مقابلها مخصص بنحو ٢.٣٩٧ مليون جنيه. *يتعين دراسة تلك الأرصدة وتدعيم المخصص والعمل على تحصيلها وإجراء التسويات. - بلغ ما أمكن حصره نحو١٠,٢٤٥ مليون جنيه أرصدة مدينة تمثل دفعات تم صرفها منذ سنوات لتوليد خامات بعضها لعمليات جارية ومعظمها لعمليات منتهية ولم تحمل على المصروفات وتسوى بحساب الموردين. *يتعين حصر كافه الحالات المشابهة ودرستها وإجراء التصويب ومراعاة اثر ذلك على نتائج الأعمال والحسابات المختلفة. - بلغ ما أمكن حصره نحو ٢٠,٦١٦ مليون جنيه أرصدة مدينه قيمه أعمال تم تنفيذها على حساب بعض المقاولين دون اتخاذ	كافة الخطابات الصادرة لصالح جهات الإسناد . سيتم متابعة الدعاوى قضائية وإجراء ما يلزم من تسويات عند الحكم النهائي في تلك الدعاوى . حد السحب على المكشوف مطمئن بالمقارنة بالودائع لأجل وحجم النشاط وأرصدة الشركة لدى جهات الإسناد ، أما بخصوص بنك البركة فتم الإشارة إلى ذلك بالإيضاحات المتممة علماً بأن تلك المعاجة نظراً لإتباع البنك ما يعرف بالأتاحات المالية طبقاً للاتفاقيات لموقعة بالعقود حتى يسهل متابعة حركة الصرف والسداد ، وسيتم إظهاره مستقبلاً ضمن أرصدة السحب على المكشوف . سيتم دراسة تلك الأرصدة وتدعيم المخصص في ضوء ذلك . سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإجراء ما يلزم من تسويات بما تنتج عنه الدراسة من نتائج . كل ما ورد بالملاحظة مرفوع عنه دعاوى قضائية فيما عدا رضا

الإجراءات لقانونية مثل (إخطار بالتوقف ، إنذارات ، حصر بموقف التنفيذ للأعمال ، إخطار بإعادة تكليف أو إسناد الأعمال لمقول أخر مع تحملهم بفروق الأسعار) . *يتعين تحقيق الأسباب والمسئولية وتدعيم المخصص واتخاذ ما يلزم لحفاظ على حقوق الشركة وإجراء ما يلزم من تسويات	الدعدر فقد تم إقفال حسابه بموجب شيك رقم ٥١٥٠٢٣٦ بنك مصر بمبلغ ٣,٤٢٦ مليون جنيه ، هذا وقد تم التنبيه على القطاعات المختصة باتخاذ اللازم من الناحية التنفيذية بما يحافظ على حقوق الشركة عماً بأنه يتم اللجوء لذلك للالتزام بتواريخ نهو الأعمال مع جهات الإسناد لعدم تحميل أي غرامات تأخير .
- لغ ما أمكن حصره نحو ١٠٤,٠٧٣ مليون جيه قيمه ما تم صرفه لبعض المقاولين بموجب بيانات أعمال دون تحرير عقود مع جهات الإسناد أو معهم عن تلك العمليات فضلا عن تباين الأسعار ببعض البنود في ذات العمليات ، كذلك عدم .لاتزام بفئات الأسعار الواردة ببعض عقود المقاولين عن تنفيذها بموجب بيانات أعمال. *يتعين اتخاذ ما يلزم لسرعة تحديد العقود وتوحيد فئة البنود بذات العمية والالتزام بالأسعار الواردة بالعقود حفاظا على حقوق الشركة .	أحياناً يرتبط تنفيذ الأعمال بتكليفات مع ضرورة التنفيذ الفوري لحين نهو إجراءات التعاقد مع جهات الإسناد ، ويتم الاعتماد على الأسعار المماثلة لعمليات متعاقد عليها في صرف الدفعات لحين الانتهاء من إعداد العقود .
- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى نحو ٣,٣٨٧ مليون جنيه مبالغ تخص نقابتي المهن .لهندسية والتطبيقية ودمغات تخص اتحاد مقاولي التشييد والبناء فضلا عن تخفيض الحساب بقيمه الدمغات المستقطعة بمستخصات جهات الإسناد. *يتعين التصويب والالتزام بأحكام قانوني النقابتين رقمي ٦٦ ، ٦٧ لسنه ١٩٧٤.	يتم السداد على دفعات حين توافر السيولة
- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى نحو ٣,٣١٤ مليون جنيه توريدات بيتومين من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بخلاف نحو ١,١٦٥ مليون جنيه (مدين) على خلاف طبيعة الحساب تحت مسمى توريدات بيتومين وسولار من ذات اجهة . *يتعين الالتزام بتوجيه كافه المشتريات والتوريدات للحساب المختص (الموردين) وموافاتنا بأسباب الرصيد المدين .	يتم إثبات إضافات الخامات الموردة من الهيئة الهندسية للمشاريع المتعاقد عليها منهم طبقاً للتعاقد مع بداية تلك المشاريع ويتم سداد قيمتها عند صرف مستحقات الشركة لذا يتم إدراجها بالأرصدة الدائنة حتى يمكن متابعتها .
- تضمنت احسابات الدائنة الأخرى نحو ٨,١٧٤ مليون جنيه تحت مسمى فروق جرد خامات وقطع غيار بخلاف نحو ٤١٤,٠٣ ألف جنيه تحت مسمى مطابقة مصر للبترول ونحو ٣,١٨٨ ميون جنيه (توريد حديد)الهيئة القومية لمترو الأنفاق ونحو ١٨٣,٠٤٤ ألف جنيه تحت مسمى شيكات لم يتم صرفها من خزينة الشركة. *يتعين دراسة تلك الأرصدة وإظهار كل منها بحساباتها المختصة وفقا للدليل المحاسبي وقرار السيد رئيس الجهاز المركزي	سيتم دراسة الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك

للمحاسبات رقم ٢٠٤ لسنه ٢٠٠١. - مازال يتضمن حساب دائنو توزيعات نحو ١٢ مليون جنيه الزيادة في حصة العاملين عن الحد الأقصى لتوزيع الأرباح قبل صدور القانون رقم (٢٠٣) لسنه ١٩٩١ وبواقي ما تم صرفه للعاملين من حصص خلال الأعوام حتى ٦/٣٠ ٢٠٢٢. *يتعين اتخاذ ما يلزم بشان استخدامها مع مراعاة المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٥ لسنه ٢٠٢٠ الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٩٤٨ سنه ٢٠٢١ .	✍ سيتم الالتزام والتصرف فيه في ضوء أحكام القانون .
نظم الضبط والرقابة الداخلية ونظام التكاليف:- تحتاج نظم الرقابة الداخلية إلى مزيد من الجهود والتدعيم لأحكام الرقابة والضبط الداخلي كما يحتاج نظام التكاليف إلى تطوير **ويتضح ذلك مما يلي:-** - اقتصار أعمال إدارة المراجعة الداخية على بعض الأعمال مثل استعاضات السلف ومستخلصات مقاولي الباطن دون غيرها فضلا عن عدم استيفاء التوقيعات على التسويات والقيود ، وختمها بختم "روجع" . - وجود قصور في النظام المستخدم بالحاسب الآلي (للقيد) ، الأمر الذي لا يمكن من متابعه حركه الحسابات فضلا عن عدم وجود نظام للحماية من الحذف أو الإضافة من غير المختص ، وعدم الترابط بين إدارات الشركة . - وجود قصور في أعمال التوجيه المحاسبي وعدم الالتزام بمقتضيات النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة وعدم توحيد المعالجة المحاسبية لبعض التصرفات مثل "معالجه القيمة المضافة" وعدم الالتزام بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٠٤) لسنة ٢٠٠١ . - عدم تفعيل الإدارة العامة للمراجعة الإدارية والضبط الداخلي حيث تقتصر على مدير عام فقط . - لا يتم إرفاق صورة (أو بيان) من أذون إضافة وصرف الخامات مع التسويات للتأكد من صحة تحميل التكاليف على العمليات ، كما يتم تحميل بعض الخامات مثل الاسمنت والحديد من واقع بوالص الشحن ، حيث يتم تشوينها بالعمليات مباشرة وإعداد الإضافة والصرف بعد ذلك ، مما	✍ سيتم مراعاة كل ما ورد من ملاحظات وتوصيات ، والعمل على زيادة المهارات المهنية للعنصر البشرية ، واستيفاء كافة التوقيعات على القيود والتسويات ومراجعتها ، وشراء برنامج محاسبي متخصص للقيد والترحيل بصورة تكفل استخراج وعرض البيانات بصورة مناسبة ودقيقة ، وإعداد نظام تكاليف يخدم ويناسب متخذ القرار في استخراج بيانات اكثر دقة ، ويتفق مع ضوابط الحوكمة ، وتفعيل دور الإدارة العامة للمراجعة الإدارية والضبط الداخلي . ✍ نظراً لكثرة عدد أذون الصرف لا يتم إرفاقها بالتسويات ، ولكن سيتم إرفاق بيان مدون فيه رقم إذن الصرف والقيمة مع حفظه على الحاسب للإطلاع عليه عند اللزوم .

أدى إلى تحميل المستلزمات دون وجود أذون مثار ذلك قيد رقم ٧١٩ تعديلات يونيه ٢٠٢٢ ومما أدي إلي ظهور رصيد شاد ضمن لأرصدة الدائنة الأخرى مما يتضح معه ضعف الرقابة عليها . - لا يتم إعداد مستخلصات تراكمية للأعمال المنفذة ذاتيا .	✍ تم عمل مستخلصات للتنفيذ الذاتي لبعض العمليات ، ولكن تم التنبيه مشدداً بضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة من العضو المنتدب التنفيذي على قطاعات التنفيذ بموافاة القطاع المالي بالمستخلصات الداخلية للتنفيذ الذاتي بدءً من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ .
- لا يتم القطع للعمليات التي اعد عنها مستخلصات ختامية لمقابله المصروفات بالإيرادات عملا بالمبادئ المحاسبية.	✍ لا يتم القطع للعمليات التي اعد عنها مستخلصات ختامية من جهات الإسناد لورود ختاميات مقاولي الباطن معها وتسويتهما ، ولكن حال تأخر ورود مستخلصات المقاولين الختامية ولمقابلة الإيراد بالمصروف يتم القطع عليها .
- ما زل يتم إثبات الإيرادات من خلال صور ضوئية غير مختومة كصوره "طبق الأصل" رغم تكرار رد الشركة على تقاريرنا عن الأعوام السابقة بأنه سيتم تدارك ذلك.	✍ جاري العمل على الحصول على صورة معتمدة طبق الأصل مع العلم بأنه عند صرف المستخلص يتم الحصول على صورة معتمدة بعد المراجعة .
- ما زالت الشركة تقوم بصرف مبالغ دون مستندات استناداً إلى نص المادة (٢٢) من للائحة المالية الموحدة وقد بلغ ما أمكن حصره نحو ٨,٦١٧ مليون جنيه بخلاف نحو ٢,٤٧ مليون جنيه مصروفات ثابتة شهريا من خلال الاستعاضة منها نحو ١٠,٢٥٨ مليون جنيه تمثل مصروفات (مكتب ، بوفيه ، أعاشه) وذلك بالمخالفة لمقتضيات النظام المحاسبي لموحد الذي اوجب أن تكون المصروفات بموجب مستندات. *يتعين اتخاذ اللازم نحو تلافي أوجه القصور المشار إليه وتدعيم نظام الرقابة والضبط الداخلي إحكاما للرقابة والالتزام بمقتضيات النظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة وترشيد المصروفات وخاصة"بدون مستندات" في أضيق الحدود	✍ تم إصدار تعليمات مشددة بتخفيض تلك المصروفات وبالفعل تم تخفيض المصروفات بدون مستندات وما يتم صرفه يكون في أضيق الحدود وللضرورة القصوى وبعد اعتماد مجلس الإدارة ، علماً بأن تلك المصروفات معظمها ضرورية ومرتبطة بطبيعة وحجم النشاط .
- نظم التكاليف المتبعة بالشركة لا يفي بأغراض القياس ومراقبه الانحرافات بالعمليات وأحكام الرقابة على عنصر التكلفة المختلفة لكل عملية لمساعدة في اتخاذ القرارات **ومن مظاهر ذلك ما يلي:-** - تدخل تكاليف بعض لعمليات مما يؤثر على دقه قياس نتائجها من حيث الربحية .	

- يتم تقييم الكميات من السن والخلطة بأنواعها بتكلفة العام عند عملية القطع رغم تضمنها كميات منصرفة حلال أعوام سابقه منها ما هو متوقف منذ سنوات ، ودون الأخذ في الاعتبار لفاقد والهالك. - تعذر الحصول على تحليلات لمصروفات بعض العمليات مثل عمليات الجيش أو العمليات القديمة . - عدم تحليل مصروفات الورش لتحديد التكلفة الفعلية لأعمال الصيانة والعمرات. - عدم فصل تكلفه فترات التوقف لدراستها وأسبابها ومساعده الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة . - عدم وجود أوامر إصلاح يوضح بها تواريخ دخول المعدة لإجراء العمرة (من البدء حتى الخروج) والمصروفات من أجور وقطع غيار وخلافه مرفقا بها المستندات المؤيدة . - عدم تحديد لانحرافات ودراستها وأسبابها ومدى توافقها مع المعدلات المتعارف عليها داخل النشاط . *يتعين استمرر تطوير نظام التكاليف ليفي بالغرض .	✍ سيتم أعادة النظر ودراسة كل ما ورد من ملاحظات والعمل على تلافيها ، ومراعاة تطوير نظام التكاليف ليفي بالغرض منه .
ملاحظات أخرى:-	
- حققت بعض العمليات خسائر تراكمية بنحو ٣٦٢,٦٩٣ مليون جنيه حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ في حين حقق البعض خسائر خلال لعام المالي الحالي بنحو ٣٥٨,١٥٨ مليون جنيه (بيانات إدارة التكاليف) . *يتعين لدراسة والبحث والإفادة واتخاذ اللازم لتلافي أسباب الخسارة.	✍ سيتم بحث ودراسة تلك العمليات والعمل علي تلافي أسباب الخسارة .
- تم تحميل المصروفات بنحو ١٢,٧ مليون جنيه قيمة ما جاء ببعض محاضر التقييم عن عدة عمليات بدلاً تخفيض الإيرادات ، مما يؤثر على إجمالي إيرادات النشاط والمعدلات المرتبطة به. *يتعين مراعاة ذلك مستقبلاً لإظهار المعدلات بصورة أكثر دقة	✍ يتم تخفيض الإيرادات بقيم محاضر التقييم ، ولكن نظراً لتأخر ورود محاضر التقييم وإقفال منظومة الضرائب عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ تم تحميلهم على المصروف .
- أظهرت قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ صافي تدفقات نقدية من أنشطة الاستثمار نحو ١٣,٤٤٩ مليون جنيه "بالسالب" ومن أنشطة التمويل نحو ١١,٩٦ مليون جنيه "بالسالب" بدون السحب على المكشوف حلال الفترة البالغ نحو ١٣٠,٨١٣ مليون جنيه على الرغم من سداد توزيعات المساهمين من خلال تسويتها من	✍ نظراً للظروف التي تمر به البلاد وارتفاع الدولار والأسعار وقلة السيولة المالية ومتطلبات الشركة في هذه الفترة للصرف على تحديث بعض أصول الشركة من الآلات والمعدات ؛ وكذلك المعدات اللازمة لإقامة مصنع الفلنكات الخرسانية بأم زغيو ، والتأخر في التحصيل يرجع إلى صرف مستحقات الشركة من هيئة

مستحقات الشركة لدى الشركة القابضة "قروض" .

يتصل بما سبق بلغت المتحصلات النقدية من العملاء نحو ٣,٦٦٤ مليار جنيه مقابل نحو ٣,٥٠٩ مليار جنيه العام السابق بزيادة قدرها نحو ١٥٥ مليون جنيه بنسبة ٤,٤٢% في حين بلغت الزيادة في إيرادات النشاط نحو ١,٠٢ مليار جنيه بنسبة ٢٠,٣٦%.

مما يعني انخفاض معدلات التحصيل من العملاء واستمرار عدم قدره الشركة على توليد تدفقات نقدية كافيه للحفاظ على قدرتها على التشغيل أو ضخ استثمارات جديدة وإحلال وتجديد أصولها الثابتة وسداد السحب عن المكشوف لتلافي الفوائد وكذلك توزيع أرباح المساهمين وتقدر الإشارة إلى تحمل الشركة فوائد مدينه وأعباء بلغت نحو ٦٢ مليون جنيه.

*يتعين اتخاذ ما يلزم لتحصيل مستحقات الشركة مما ينعكس بالإيجاب على أنشطتها وموقفها المالي .

- لم تفصح الشركة عن التكاليف المتعلقة بالبيئة سواء لحمايتها أو لمنع أضرار التلوث بالمخالفة لقانون البيئة رقم (٤) لسنه ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم (٩) لسنه ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية ؛ وكذا التكاليف المتعلقة بالإجراءات المتخذة لاستمرار مواجهة جائحة كورونا.

الطرق في ضوء توافر الاعتمادات ، ولكن التأخير في التحصيل لإتباع بنك الاستثمار سياسة عامة تتمثل في تأخر ضخ السيولة في حساب هيئة الطرق ، مما ينعكس ذلك على أنشطة الشركة وموقفها المالي ، ولذلك تلجأ الشركة إلى الطرق البديلة وأهمها السحب على المكشوف .

☒ يتم عمل صيانة دورية لفلاتر الخلاطات التي تعمل بالمناطق الأهلة للسكان أو بالزراعات ، ويتم الصرف في صورة عهدة مالية عن طريق مندوب العملية أو مندوب الأمن الصناعي ، ويتم تسجيلها بدفاتر الشركة .

الرأي:-

فيما عدا تأثير ما سبق من ملاحظات فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركه السيل العامة للإنشاء والطرق في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

تقرير عن المتطلبات القانونية:-

- تمسك الشركة حسابات ماليه منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقه مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، وتم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية كما تطبق الشركة نظام تكاليف لا يفي بالغرض ويحتاج إلى تصوير.
- البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة المعد وفقا

لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .	

عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب

للشئون المالية والإدارية

محاسب / جمال عبد الفتاح أحمد

الجهاز المركزى للمحاسبات

الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء

لقطاعات الإنتاج والمشروعات القومية

قطاع التشييد

تقرير متابعة وتقويم أداء
شركة النيل العامة للإنشاء والطرق
عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢

تقرير متابعة وتقويم أداء
شركة النيل العامة للإنشاء والطرق
عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢

مقدمة :

شركة النيل العامة للإنشاء والطرق إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري والنقل البرى التابعة لوزارة النقل، وتخضع لأحكام القانون رقم ٢٠٣[1] لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام،ويتمثل نشاطها في تنفيذ كافة مشروعات الطرق،وإنشاء الكباري وجسور السكك الحديدية والمطارات، والمقاولات العامة وما يتصل بها من أعمال .

هذا وقد أعد التقرير من واقع البيانات التي تضمنتها القوائم المالية المعدلة للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠، طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية كإطار مكمل للنظام المحاسبى الموحد وفقاً لقرار رئيس الجهاز رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢١ هذا وقد أظهرت قائمة الدخل ربح السنة النهائى بنحو ١١٨,٨٩٧ مليون جنيه (بعد خصم الضريبة) ، وموازنتها التقديرية وما قدمته الشركة من نماذج وبيانات تقويم أداء الشركة عن أهم الملاحظات والنتائج التالية .

أولاً : مدى تحقيق الأهداف والتطور للنشاط التشغيلى، والموقف المالى، والقيمة المضافة الصافية:

١- النشاط التشغيلى

١/١- الإنتاج بسعر البيع

بلغت قيمة الإنتاج بسعر البيع الفعلية نحو٦٠٢٨,٥٥٣ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بإرتفاع بلغ نحو ٣٠٢٨,٥٥٣ مليون جنيه بنسبة ١٠١٪ على القيمة المستهدفة بالموازنة التقديرية لذات العام والبالغة نحو ٣٠٠٠ مليون جنيه ، وبإرتفاع بلغ نحو ١٠٢١,٠٣٦ مليون جنيه بنسبة ٢٠,٤٪ على القيمة الفعلية للإنتاج بسعر البيع عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ٥٠٠٧,٥١٧ مليون جنيه.

٢/١- موقف التعاقدات والأعمال المتاح تنفيذها :

- تقدمت الشركة بعدد ٢٣ عطاء بلغ إجمالى قيمتها نحو ٢٧٣٢,١٨٥ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، حصلت منها على ١٠ عطاءات (بنسبة ٤٣,٥٪ من إجمالى عدد العطاءات) بلغ إجمالى قيمتها

---

[1] تم تعديل بعض احكامه بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠١ ، والقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ .

نحو ١٥٩٥,٨١٣ مليون جنيه (بنسبة ٥٨,٤٪ من اجمالى قيمة العطاءات التى تقدمت بها) بالإضافة إلى عدد ٢٥عملية إسناد بالأمر المباشر بلغت قيمتها نحو ٢٩٥٦,٢٦٤ مليون جنيه .

- إرتفعت جملة الأعمال المتاح تنفيذها إلى نحو ٢١٤٥١,٤٣٢ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ٢٠٤٨٩,٥٥٣ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع بلغ نحو ٩٦١,٨٧٩ مليون جنيه بنسبة ٤,٧٪ وذلك محصلة لما يلي :

- إرتفاع رصيد الأعمال المنقولة من العام السابق إلى نحو ١٥٤٨٢,٠٣٦ مليون جنيه مقابل نحو ٩٢٥٧,٣١٤ مليون جنيه بإرتفاع بلغ نحو٦٢٢٤,٧٢٢مليون جنيه بنسبة ٦٧,٢٪ .
- إرتفاع قيمة التعاقدات الجديدة إلى نحو ٤٥٥٥,٠٧٤ مليون جنيه مقابل نحو٤١٠٠,٤٠٩ مليون جنيه بإرتفاع بلغ نحو ٤٥٤,٦٦٥ مليون جنيه بنسبة ١١,١٪ .
- إنخفاض المحصلة الموجبة للإضافات والإستبعادات للعقود القائمة الى نحو ١٤١٤,٣٢٢ مليون جنيه مقابل نحو ٧١٣١,٨٣٠ مليون جنيه بإنخفاض بلغ نحو ٥٧١٧,٥٠٨ مليون جنيه بنسبة ٨٠,٢٪.

- إرتفعت قيمة الأعمال المنفذة الى نحو ٦٠٢٨,٥٥٣ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ٥٠٠٧,٥١٧ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع بلغ نحو ١٠٢١,٠٣٦ مليون جنيه بنسبة ٢٠,٤٪ .
- إنخفض رصيد الأعمال الباقية تحت التنفيذ إلى نحو ١٥٤٢٢,٨٧٩ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ١٥٤٨٢,٠٣٦ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بإنخفاض بلغ نحو ٥٩,١٥٧ مليون جنيه بنسبة ٠,٤٪ ، وتقدر المدة المتوقعة لنهو الأعمال الباقية تحت التنفيذ بحوالى ٣١ شهراً قياساً على معدل إنتاج الشركة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، مما يتطلب بذل المزيد من الجهد لإنهاء الأعمال وفقاً للمواعيد المقررة .

١/٣- موقف تنفيذ العمليات :

١/٣/١- الموقف الزمنى :

- باشرت الشركة تنفيذ عدد ١٤٥ عملية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ أتمت نهو عدد ٤٣[1] عملية خلال العام تأخر تنفيذ عدد ٢٧ عملية عن مواعيد نهوها المقررة وقد تراوحت مدد التأخير بين شهر فى أربع عمليات مثال عملية إستكمال إزدواج طريق فاقوس الحسينية سعود بطول ١٣,٥ كم ، ٤٠ شهر فى عمليتى رصف طرق بدائرة مركز طامية ، ورصف طرق بدائرة مركز أبشواى .

[1] بخلاف عدد ٦ عمليات منتهية من سنوات سابقة .

- بلغ عدد العمليات الجارى تنفيذها عدد ٩٦ عملية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ منها عدد ٥٥ عملية لازالت جارية على الرغم من إنقضاء المواعيد المقررة لنهوها (بنسبة ٥٧,٣٪ من إجمالى عدد العمليات الجارى تنفيذها) ، وقد تراوحت مدد التأخير بين شهر واحد فى عدد ٣ عمليات مثال عملية تقوية وإنشاء حارة ثالثة رافد جمصة ق ١ بطول ٣٠ كم ، ٥١ شهر فى عملية : أعمال الطرق مرحلة ثانية بمنطقة ١٠٠ فدان الإسكان الإجتماعى بالتوسعات الجنوبية الشرقية بمدينة أسيوط الجديدة.

١/٣/٢ - الموقف المالى للعمليات :

- أسفر تنفيذ عدد ١٤ عملية منتهية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن خسائر بلغت جملتها نحو ٢٦٢,٧٥٥ مليون جنيه تمثل ٢٧,٨٪ من إجمالي قيمة الأعمال المنفذة بها البالغة نحو ٩٤٦,٣٩٠ مليون جنيه حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ،.
- أسفر تنفيذ عدد ٤٠[1] عملية من العمليات الجارى تنفيذها عن عجز بلغ نحو ٧٦٤,٣٣١ مليون جنيه بنسبة ٢٠,٦٪ من إجمالى قيمة الأعمال المنفذة بها البالغة نحو ٣٧٠٣,٥٤٠ مليون جنيه حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠.

١/٣/٣ - أسباب التأخير أو زيادة التكلفة عن قيمة الأعمال المنفذة :

أولاً: ظهور بعض المعوقات فى مواقع العمل ، أو إضافة أعمال ، أو تأخر صرف المستحقات المالية حيث تلاحظ ذلك فى العمليات الأتية :-

- **عملية رفع كفاءة طريق مطروح /سيوة من كم ٣٠ حتى كم ٧٥ بطول ٧٥كم (محافظة مطروح):**

- عدم توافر البيتومين فى كثير من الأوقات أثناء التنفيذ مما أثر سلباً على معدلات إنهاء الأعمال.
- تأخر صدور الموافقات الأمنية وموافقة قيادة المنطقة الغربية العسكرية من الأسباب الرئيسية التى أدت الى تأخر الشركة فى تنفيذ الأعمال.
- زيادة قيمة الأعمال أثناء التنفيذ عن القيمة التعاقدية للعملية من حوالى ٧٩,٥ مليون جنيه الى أكثر من ٩٥,٣ مليون جنيه وبنسبة تقارب ١٩,٩٪ مما تطلب زيادة مدة تنفيذ الأعمال بما يتناسب مع حجم الأعمال المضافة.
- حدوث بعض الظواهر الجوية من أمطار ورياح محملة بالرمال مما أثر على معدلات التنفيذ

[1] منها عدد ٧ عمليات ليس لها إيراد حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠.

- **عملية رفع كفاءة الطريق الدولى الساحلى قطاع (٣ أ) بطول ٩ كم :**

- زيادة قيمة الأعمال أثناء التنفيذ بنسبة بلغت حوالى ٨٧,٦٪ فضلاً عن إضافة لبعض البنود الأخرى مثل طبقة الأساس وإزالة المسطحات المنهارة اللازمة لإستكمال الأعمال.
- وجود أعمال صيانة كوبرى العدوى، وكوبرى المطار والذى إستلزم تحويل مسار الطريق وهو ما أدى الى توقف الأعمال ببعض المسافات لحين إنتهاء أعمال صيانة الكبارى ، فضلاً عن وجود بعض المرافق التى تعترض أعمال التطوير (غاز، كهرباء، إتصالات، مياه).
- تأخر تنفيذ الأعمال نتيجة الإجراءات الإحترازية الخاصة بفيروس كورونا.
- تأخر صرف مستحقات الشركة المتراكمة لدى الهيئة العامة للطرق والكبارى جهة إسناد المشروع مما أثر سلباً على قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها تجاه المقاولين والعاملين.

ثانياً: تأخر الشركة فى إنهاء تنفيذ الأعمال فى المواعيد المقررة أو بالدقة المطلوبة حيث تلاحظ ذلك فى العمليات الآتية:

- **عملية رفع كفاءة طريق مطروح /سيوة من كم ٣٠ حتى كم ٧٥ بطول ٧٥كم (محافظة مطروح):** حيث تأخر البدء فى تنفيذ أعمال الطبقة السطحية فى المسافات المتاح العمل بها ، فضلاً عن تأخر البدء فى تغطية المسافات التى تم الإنتهاء من طبقة الأساس بها بالطبقة الأسفلتية خاصة وأن المستوى العام للتنفيذ بالعملية متأخر حيث أن نسبة ما تم إنجازه من أعمال أقل من نسبة المدة المنقضية .
- **عملية رفع كفاءة الطريق الدولى الساحلى قطاع (٣ أ) بطول ٩ كم** تأخر الشركة فى تنفيذ الأعمال مما حدا بجهة الإسناد الى إنذار الشركة قانونياً وذلك نتيجة تدنى نسبة التنفيذ للأعمال مقارنة بالمدة المنقضية .

٤/١ - إنتاجية الأجور والعمالة :

- إرتفع متوسط الأجر السنوى للعامل إلى نحو ٨٨,٥٦٨ ألف جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ٧٥,٨٩٧ ألف جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع بلغ نحو ١٢,٦٧١ ألف جنيه بنسبة ١٦,٧٪، ويرجع ذلك أساساً الى إرتفاع الأجور بنحو ٥٦,٣٤٩ مليون جنيه بنسبة ١٦٪ .

- إرتفعت إنتاجية العامل (بإستخدام القيمة المضافة الإجمالية) إلى نحو ١٥٢,٩٠٧ ألف جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ١٤٥,١٠٥ ألف جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع بلغ نحو ٧٨٠٢ ألف جنيه بنسبة ٥,٤٪ ، ويرجع ذلك أساساً إلى إرتفاع القيمة المضافة الإجمالية بنحو ٣١,٩٤٧ مليون جنيه بنسبة ٤,٧٪ ، مما يشير إلى إرتفاع مساهمة العامل فى تحقيق الإنتاج بالشركة والناتج القومى .

١/٥- مدى الإنتفاع بالخامات (عوامل الإنتاج) :

١/٥/١- كفاءة استخدام مقاولي الباطن في الإنتاج :

إنخفضت نسبة مشاركة مقاولي الباطن في تكلفة الإنتاج إلى ١٢,٤٪ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ١٤,٢٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، وذلك على الرغم من إرتفاع تكلفة التشغيل لدى الغير خلال العام بنسبة ٦,٤٪ .

١/٥/٢- كفاءة استخدام مستلزمات الإنتاج والأجور :

إنخفضت نسبة مستلزمات الإنتاج والأجور إلى إيرادات النشاط الفعلية حيث بلغت ٩٣,٩٪ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٩٥,٩٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

٢- الموقف المالى :

٢/١- نتائج الأعمال :

- إرتفعت إيرادات النشاط الفعلية إلى نحو ٦٠٢٨,٥٥٣ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بإرتفاع بلغ نحو ٣٠٢٨,٥٥٣ مليون جنيه بنسبة ١٠١٪ على القيمة المستهدفة بالموازنة التقديرية لذات العام والبالغة نحو ٣٠٠٠ مليون جنيه ، وبنحو ١٠٢١,٠٣٦ مليون جنيه بنسبة ٢٠,٤٪ على القيمة الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ٥٠٠٧,٥١٧ مليون جنيه .
- إرتفعت تكاليف النشاط الفعلية إلى نحو ٥٧٤٥,٩٧٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بإرتفاع بلغ نحو ٣٠٦٧,٩٩٥ مليون جنيه بنسبة ١١٤,٦٪ على القيمة المقدرة بالموازنة التقديرية لذات العام البالغة نحو ٢٦٧٧,٩٨٤ مليون جنيه ، وبنحو ١٠٤٩,٥٣٨ مليون جنيه بنسبة ٢٢,٣٪ على التكاليف الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ٤٦٩٦,٤٤١ مليون جنيه .
- إنخفض مجمل الربح الفعلى إلى نحو ٢٨٢,٥٧٤ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بإنخفاض بلغ نحو ٣٩,٤٤٢ مليون جنيه بنسبة ١٢,٢٪ عن قيمته المستهدفة بالموازنة التقديرية لذات العام البالغة نحو ٣٢٢,٠١٦ مليون جنيه ، وبنحو ٢٨,٥٠٢ مليون جنيه بنسبة ٩,٢٪ عن قيمته الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ٣١١,٠٧٦ مليون جنيه ، وذلك نتيجة إرتفاع إيرادات النشاط الفعلية عن مثيلتها فى العام السابق بقيمة ونسبة أقل من إرتفاع تكاليف النشاط عن نفس الفترة .
- إنخفضت نسبة مجمل الربح إلى إيرادات النشاط إلى ٤,٧٪ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٦,٢٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، مما يشير إلى إنخفاض قدرة إيرادات النشاط الرئيسى على تحقيق الربحية.

- ظهر ربح السنة الفعلى (بعد خصم ضريبة الدخل) بنحو ١١٨,٨٩٧ مليون جنيه (متأثراً بنحو ٨,٣٢٢ مليون جنيه قيمة ربح السنة من العمليات المستمرة) بإرتفاع بلغ نحو ٣٤,٩٢٧ مليون جنيه بنسبة ٤١,٦٪ على قيمته المستهدفة بالموازنة التقديرية لذات العام البالغة نحو ٨٣,٩٧٠ مليون جنيه ، وبإنخفاض بلغ نحو ١,٩٦٢ مليون جنيه بنسبة ١,٦٪ عن قيمته الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ١٢٠,٨٥٩ مليون جنيه.
- إنخفضت نسبة ربح السنة [١] إلى حقوق الملكية إلى ١٧,٥٪ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ١٨,٥٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مما يشير إلى إنخفاض العائد من الإستثمار لملاك الشركة .

٢/٢- المركز المالى[٢]

١/٢/٢- إجمالى الأصول:

- إرتفع إجمالى الأصول إلى نحو ٥٠٣٠,٥٣٢ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ٣٨٩١,٦٦١ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع بلغ نحو ١١٣٨,٨٧١ مليون جنيه بنسبة ٢٩,٣٪ وذلك نتيجة لما يلى :
  - إرتفاع مجموع الأصول المتداولة إلى نحو ٤٤٩٦,٦١٢ مليون جنيه مقابل نحو ٣٤٥١,٠٠١ مليون جنيه بإرتفاع بلغ نحو ١٠٤٥,٦١١ مليون جنيه بنسبة ٣٠,٣٪ .
  - إرتفاع مجموع الأصول غير المتداولة إلى نحو ٥٣٣,٩٢٠ مليون جنيه مقابل نحو ٤٤٠,٦٦٠ مليون جنيه بإرتفاع بلغ نحو ٩٣,٢٦٠ مليون جنيه بنسبة ٢١,٢٪ .
- إرتفع رصيد صافى العملاء[٣] إلى نحو ١٩٢٠,٦٨٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ١٣٨٨,٩٠٦ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع بلغ نحو ٥٣١,٧٧٤ مليون جنيه بنسبة ٣٨,٣٪ .
- إرتفع متوسط فترة التحصيل [٣] إلى حوالى ٤ أشهر خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل حوالى ٣ أشهر عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مما يشير إلى إنخفاض قدرة الشركة على تحصيل مستحقاتها لدى العملاء.

٢/٢/٢- حقوق الملكية

- ظهرت حقوق الملكية بقيمة موجبة نحو ٦٧٧,٨٩٤ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وتمثلت فى الآتى :
  - رأس المال المدفوع بنحو ٣٠٠,٣٩٤ مليون جنيه.
  - الإحتياطيات بنحو ٢٥٨,٦٠٣ مليون جنيه.
  - صافى ربح العام بنحو ١١٨,٨٩٧ مليون جنيه (تحت إعتماد الجمعية).

---

[١] بدون أرباح رأسمالية.
[٢] وفقاً للأرصدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ المعروضة على الجمعية العامة (قبل التوزيع) .
[٣] بعد خصم المخصص البالغ نحو ١٢,٩٠٤ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ١٥,٩٣٨ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

٣/٢/٢- الإلتزامات المتداولة (بنوك دائنة)

إرتفع رصيد البنوك الدائنة (سحب على المكشوف) إلى نحو ٣٦٢,٧٦٢ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ٢٣١,٩٥٠ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع بلغ نحو ١٣٠,٨١٢ مليون جنيه بنسبة ٥٦,٤٪ ، وقد تحملت الشركة بفوائد مدينة بلغت نحو ٦٠,٩٨٤ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ٤٧,٦٢١ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع بلغ نحو ١٣,٣٦٣ مليون جنيه بنسبة ٢٨,١٪.

٤/٢/٢- مدى قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل والعاجلة

- ثبت نسبياً معدل التداول عند ١ مرة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ١,١ مرة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .
- إرتفعت نسبتى السيولة والنقدية[1] إلى ١٦,٨٪ لكل منهما فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ١٤,٧٪ ، ١٤,٦٪ على الترتيب فى ٢٠٢١/٦/٣٠ ، مما يشير الى إرتفاع قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها المالية والعاجلة.

٣- القيمة المضافة الصافية

إرتفعت القيمة المضافة الصافية الفعلية إلى نحو ٦١٩,٨٣٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بإرتفاع بلغ نحو ١٠٧,٣٥٨ مليون جنيه بنسبة ٢٠,٩٪ على القيمة المستهدفة بالموازنة التقديرية لذات العام البالغة نحو ٥١٢,٤٧٢ مليون جنيه ، وبنحو ١٤,٥٠٩ مليون جنيه بنسبة ٢,٤٪ على قيمتها الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ٦٠٥,٣٢١ مليون جنيه .

٤- التدفقات النقدية

حققت التدفقات النقدية فائضاً نقدياً بلغ نحو ٢٥٣,٨٢٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، وهو محصلة للفائض النقدى المحقق لكلاً من النشاط التشغيلى البالغ نحو ٢٥٩,٤٦١ مليون جنيه ، والنشاط التمويلى البالغ نحو ١١٨,٨٥٢ مليون جنيه ، والعجز النقدى الذى أسفر عنه النشاط الإستثمارى البالغ نحو ١٢٤,٤٨٧ مليون جنيه ، وقد أدى ذلك إلى إرتفاع رصيد النقدية بالبنوك والصندوق إلى نحو ٧٢٩,٧٣٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ٤٧٥,٩٠٤ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع نسبته ٥٣,٣٪ .

ثانياً: النشاط الإستثمارى

١- المساهمة فى رؤوس أموال شركات أخرى

بلغ رصيد الإستثمارات فى رؤوس أموال شركات أخرى وشقيقة نحو ٢,٩٨٢ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ١,٣٢٢ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ تتمثل فى مساهمة الشركة فى رؤوس أموال الشركات الآتية :

---

[1] بدون رصيد غطاء خطابات ضمان .

- الشركة المصرية للصيانة الذاتية للطرق والمطارات بنحو ٢,٥ مليون جنيه بنسبة مساهمة ١٪ من رأس مال هذه الشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ٨٥٠ ألف جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع بلغ نحو ١,٦٥٠ مليون جنيه تم سدادها من الأرباح الموزعة من هذه الشركة عن الأعوام من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠.
- الشركة المصرية لمشروعات الطرق الإستثمارية (تحت التصفية) بنحو ٤٨٢ ألف جنيه فى نهاية عامى المقارنة بنسبة مساهمة ١٪ من رأس مال هذه الشركة ، وتمت موافقة الجمعية العامة غير العادية فى ٢٠١٩/٧/٩ على حل الشركة قبل إنقضاء مدتها مع إعتبار ٢٠١٩/٩/٣٠ تاريخ بدء إجراءات التصفية .

٢- <u>المنفذ بمشروعات الإحلال والتجديد:</u>

بلغت قيمة المنفذ فى عمليات الإحلال والتجديد لبعض أصول الشركة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٢٣,٠٣١ مليون جنيه بتجاوز بلغ نحو ١٣٢,٢٣١ مليون جنيه بنسبة ١٤٥,٦٪ على المعتمد له البالغ نحو ٩٠,٨٠٠ مليون جنيه ، وقد تركزت معظم الإستثمارات فى بند آلات ومعدات بنسبة ٥٢,٣٪ من إجمالى المنفذ وبتجاوز نسبته ٧٠,٨٪ عن المعتمد له خلال العام ، كما نفذت الشركة نحو ٥٢,٧٨٩ مليون جنيه فى بند الأراضى دون وجود إعتماد لها بالموازنة.

رئيس مجموعة مراجعة

محمود ابراهيم

(محاسب/ محمود إبراهيم محمد)

مدير عام	مدير عام
ايمان عبد العزيز	اعام محمد
(محاسبة/ ايمان عبد العزيز طه)	**(مهندسة/ إيمان مجدى سيد)**

رئيس القطاع

اميمة على

(محاسبة/ أميمة على عبدالغنى)

GENERAL NILE COMPANY
FOR ROAD CONSTRUCTION
ONE OF THE COMPANIES SUBSIDIARIES TO
THE HOLDING COMPANY FOR
ROAD, BRIDGES AND LAND TRANSPORTATION

شركة النيل العامة لإنشاء الطرق
إحدى الشركات التابعة لشركة القابضة
لمشروعات الطرق والكباري والنقل البري

القاهرة في ٢٠٢٣/١/١٨

السيد المحاسب / رئيس قطاع التشييد

الجهاز المركزى للمحاسبات

تحية طيبة وبعد،،،،،

نتشرف بان نرفق لسيادتكم الرد على تقرير متابعه و تقويم الاداء عن الشركة عن العام المالى

٢٠٢٢/٢٠٢١

العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية والمهمات

عضو مجلس الادارة

مع خالص تحياتى وتقديرى،

محاسب / جمال عبدالفتاح أحمد

القاهرة - ٤ شارع محمود طلعت – مدينة نصر تليفون: ٢٦٠٤٧٤٥/٦/٧ فاكس: ٢٦٠٤٧٤٤ صندوق بريد: ٥٦٠
الإسكندرية – ٢ طريق الحرية - تيفون: ٤٨٧٤٦٥٢/٤٨٧٤٤٣٠ فاكس: ٤٨٧٦٤٧٢ صندوق بريد: ٣٢٢-
www.nile-rcc.com
E-mail : info@nilercc.com

ASR
ISO 9001: CN- 1817

شركة السيل العامة للانشاء و الطرق

الرد على تقرير متابعة

وتقويم الأداء للعام المالي

٢٠٢٢/٢٠٢١

الملاحظة	الرد على الملاحظة
أولاً : مدى تحقيق الأهداف والتطور للنشاط التشغيلي والموقف المالى والقيمة المضافة الصافية : ١-النشاط التشغيلي: ١/١ - الإنتاج بسعر البيع بلغت قيمة الإنتاج بسعر البيع الفعلية نحو ٦٠٢٨.٥٥٣ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بإرتفاع بلغ نحو٣٠٢٨.٥٥٣مليون جنيه بنسبة ١٠١٪ على القيمة المستهدفة بالموازنة التقديرية لذات العام والبالغة نحو ٣٠٠٠ مليون جيه ، وبإرتفاع بلغ نحو ١٠٢١.٠٣٦ مليون جنيه بنسبة ٢٠.٤٪ على القيمة الفعلية للإنتاج بسعر البيع عام ٢٠٢٠ ٢٠٢١ البالغة نحو ٥٠٠٧.٥١٧ مليون جنيه . ١/٢- موقف التعاقدات والأعمال المتاح تنفيذها : - تقدمت الشركة بعدد ٢٣ عطاء بلغ إجمالي قيمتها نحو٢٧٣٢.٠٨٥ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ،حصلت منها على عدد ١٠ عطاءات (بنسبة ٤٣.٥٪ من إجمالي عدد العطاءات) بلغ إجمالي قيمتها نحو ١٥٩٥.٨١٣ مليون جنيه (بنسبة ٥٨.٤٪ من إجمالي قيمة العطاءات التي تقدمت بها) ، بالإضافة إلى عدد ٢٥ عقد إسناد بالأمر المباشر بلغت قيمتها نحو ٢٩٥٦.٢٦٤ مليون جنيه . - إرتفعت جملة الأعمال المتاح تنفيذها إلى نحو ٢١٤٥١.٤٣٢ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل	*التزام الشركة الجاد لتنفيذ المشروعات المسندة لها و المشروعات القومية بالامر المباشر طبق لبرنامج الحكومة و الذي حد من مشاركتنا لاخذ العطاءات جديده بجودة عالية في الوقت الحالي وتسعي الشركة جاهدة للحصول علي اكبر عدد من التعاقدات الجديدة المطروحة من جهات الاسناد في ظل وجود منافسة مع شركات القطاع الخاص

نحو ٢٠٤٨٩.٥٥٣ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع بلغ نحو ٩٦١.٥٧٩ مليون جنيه بنسبة ٤.٧٪ وذلك محصلة لما يلي: • إرتفاع رصيد الأعمال المنقولة من العام السابق إلى نحو ١٥٤٨٢.٠٣٦ مليون جنيه مقابل نحو ٩٢٥٧.٣١٤ مليون جنيه بإرتفاع بلغ نحو ٦٢٢٤.٧٣٣ مليون جنيه بنسبة ٦٧.٢٪. • إرتفاع قيمة التعاقدات الجديدة إلى نحو ٤٥٥٥.٠٧٤ مليون جنيه مقابل نحو ٤١٠٠.٤٠٩ مليون جنيه بإرتفاع بلغ نحو ٤٥٤.٦٦٥ مليون جنيه بنسبة ١١.١٪. • إنخفاض المحصلة الموجبة للإضافات والإستبعادات للعقود القائمة إلى نحو ١٤١٤.٣٢٢ مليون جنيه مقابل نحو ٧١٣١.٨٣٠ مليون جنيه بانخفاض بلغ نحو ٥٧١٧.٥٠٨ مليون جنيه بنسبة ٨٠.٢٪. • إرتفعت قيمة الأعمال المنفذة إلى نحو ٦٠٢٨ ٥٥٣ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ٥٠٠٧.٥١٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بإرتفاع بلغ نحو ١٠٢١.٠٣٦ مليون جنيه بنسبة ٢٠.٤٪ . • إنخفض رصيد الأعمال الباقية تحت التنفيذ إلى نحو ١٥٤٢٢.٨٧٩ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ١٥٤٨٢.٠٣٦ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بانخفاض بلغ نحو ٥٩.١٥٧ مليون جنيه بنسبة ٠.٤٪ ، وتقدر المدة المتوقعة لنهو الأعمال الباقية تحت التنفيذ بحوالي ٣١ شهراً قياساً على معدل إنتاج الشركة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مما يتطلب بذل المزيد من الجهد لإنهاء الأعمال وفقا للمواعيد المقررة. ١/٣- موقف تنفيذ العمليات : ١/٣/١- الموقف الزمني : - - باشرت الشركة تنفيذ عدد ١٤٥ عملية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ أتمت نهو عدد ٤٣ عملية خلال العام تأخر تنفيذ عدد ٢٧ عملية عن مواعيد نهوها المقررة وقد تراوحت	*نظرا لتغير محددات السعر و التكلفة و ارتفاع اسعار الخامات و مستلزمات التشغيل.

مدد التأخير بين ٤ شهور مثال عملية أعمال استكمال ازدواج طريق ڤاقوس الحسينية سعود بطول ١٣.٥كم، ٤٠ شهر في عمليتي رصف طرق بدائرة مركز طامية ، ورصف طرق بدائرة مركز ابشواي

- بلغ عدد العمليات الحاري تنفيذها عدد ٥٥ عملية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ لازالت جارية على الرغم من انقضاء المواعيد المقررة لنهوها (بنسبة ٥٧.٣٪ من إجمالي عدد العمليات الجري تنفيذها) ، وقد تراوحت مدد التأخير بين شهر واحد فى عدد ٣ عمليات مثال عملية تقوية و انشاء حارة ثالثة رافد جمصة ق١ بطول ٣٠كم ،٥١شهر في عماية :اعمال الطرق مرحلة ثانية بمنطقة ١٠٠فدان الاسكان الاجتماعي بالتوسعات الجنوبية الشرقية بمدينة اسيوط الجديدة

- ١/٣/٢ – الموقف المالي للعمليات :
- أسفر تنفيذ عدد ١٤ عملية منتهية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن خسائر بلغت جملتها نحو ٢٦٢.٧٥٥ مليون جنيه تمثل ٢٧.٨٪ من إجمالي قيمة الأعمال المنفذة بها البالغة نحو ٩٤٦.٣٩مليون جنية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ،
- اسفرتنفيذ عدد ٤٠ عملية من العمليات الجاري تنفيذها عن عجز بلغ نحو ٧٦٤.٣٣١مليون جنية بنسبة ٢٠.٦٪ من إجمالي قيمة الأعمال المنفذة بها البالغة نحو ٣٧٠٣.٥٤٠مليون جنية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ،
- ١/٣/٣ – اسباب التاخير او زيادة التكلفة عن قيمة الاعمال المنفذة :

*اولا : ظهور بعض المعوقات فى مواقع العمل ، وتأخر إعتماد اللوحات والرسومات ، أو إعتماد العروض الفنية ، أو إضافة أعمال حيث تلاحظ ذلك فى العمليات الاتية :-

- عملية رفع كفاءة طريق مطروح/سيوه من كم ٣٠ حتي بطول ٧٥كم (محافظة مطروح)
- عدم توافر البيتومين في كثير من الاوقات اثناء التنفيذ مما اثر سلبا علي معدلات انهاء الاعمال .

- تاخر صدور الموافقات الامنية و موافقة قيادة المنطقة الغربية العسكرية من الاسباب الرئيسية التي ادت الي تاخر في تنفيذ

*عمليات رصف طرق بدائرة مركز طامية ومركز ابشواي :يرجع التأخر في نهو اعمال الطبقة السطحية لمحدودية حصة الشركة في البيتومين و توجية الحصة بالكمل للمشروعات القومية بحسب اولويات وزارة النقل في نهو و تسليم المشروعات

الاعمال. -زيادة قيمة الاعمال اثناء التنفيذ عن القيمة التعاقدية للعملية من حوالي ٧٩.٥ مليون جينه الي اكثر من ٩٥.٣٠مليون جينه تقارب ١٩.٩%مما تطلب زيادة مدة تنفيذ الاعمال بما يتناسب مع حجم الاعمال المضافة. • عملية رفع كفاءة الطريق الدولي الساحلي قطاع (٣أ)بطول ٩ كم -زيادة قيمة الاعمال اثناء التنفيذ بنسبة بلغت حوالي ٨٧.٦%فضلا عن اضافة لبعض البنود الاخري مثل طبقة الاساس و ازالة المسطحات المنهارة اللازمة لاستكمال الاعمال. -وجود اعمال صيانة كوبري العدوي و كوبري المطار و الذي استلزم تحويل مسار الطريق و هو ما ادي الي توقف الاعمال ببعض المسافات لحين انتهاء اعمال صيانة الكباري ،فضلا عن وجود بعض المرافق التي تعترض اعمال التطوير (غاز كهرباء،اتصالات،مياه) -تاخر تنفيذ الاعمال نتيجة الاجراءات الاحترازية الخاصة بفيروس كورونا. -تاخر صرف مستحقات الشركة المتراكمة لدي الهيئة العامة للطرق و الكباري جهة الاسناد المشروع مما اثر سلبا علي قدرة الشركة علي الوفاء بالتزاماتها تجاه المقاولين و العاملين. *ثانيا: تاخر الشركة في انهاء تنفيذ العمال في المواعيد المقررة و بالدقة حيث تلاحظ ذلك في العمليات الاتية *عملية رفع كفاءة طريق مطروح/سيوة من كم ٣٠ حتي كم ٧٥ بطول ٧٥ كم (محافظة مطروح): حيث تاخر البدء في تنفيذ اعمل الطبقة السطحية في المسافات المتاح العمل بها،فضلاعن تاخر البدء في تغطية المسافات التي تم الانتهاء من طبقة الاساس بها بالطبقة الاسفلتية خاصة و ان المستوي العام للتنفيذ بالعملية متاخر حيث ان نسبة ما تم انجازه من اعمال اقل من نسبة المدة المنقضية. *عملية رفع كفاءة الطريق الدولي الساحلي قطاع (٣أ)بطول ٩كم	*تم استلام الابتدائي للمشروع بتاريخ٢٠٢١/١١/٨بصفة رسمية ويتم معدلات التنفيذ وقفا للاعمال المتاحة و التي تحددها جهه الاسناد في وقته و حينها *تم استلام الابتدائي للمشروع بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢١حيث واجهت الشركة بعض المعوقات منها عدم توافر الاعتمادات المالية.وتغيرات الاسعار في المواد الخام و قطع الغيار.

تاخر الشركة في تنفيذ الاعمال مما حد بجهه الاستاذ الي انذار الشركة قانونيا و ذلك نتيجة تدني التنفيذ للاعمال مقارنة بالمدة المنقضية.	
*٤/١- إنتاجية الأجور والعمالة :	
- إرتفع متوسط الأجر السنوى للعامل إلى نحو ٨٨.٥٦٨ ألف جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ٧٥.٨٩٧ ألف جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع بلغ نحو ١٢.٦٧١الف جيه بنسبة ١٦.٧% ويرجع ذلك أساسا" الى إرتفاع الأجور بنحو ٥٦.٣٤٩ مليون جنيه بنسبة ١٦% .	*التزمت الشركة بسياسة الدولة في رفع الحد الادني للاجور و الحفاظ علي السلام الاجتماعي للعاملين و اسرهم مع المحافظة علي نسبة الناتجية الجنيه اجر المستهدف.
- إرتفعت إنتاجية العامل (باستخدام لبقيمة المضافة الاجمالية) إلى ١٥٢.٩٠٧ جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ١٤٥.١٠٥ جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع بلغ نحو نسبته ٧٨٠٢الف جنيه بنسبة ٥.٤% ، ويرجع ذلك أساسا إلى إرتفاع القيمة المضافة الاجمالية بنحو ٣١.٩٤٧ مليون جنيه بنسبة ٤.٧٪ ، مما يشير إلى إرتفاع مساهمة العامل فى تحقيق الإنتاج بالشركة و الناتج القومي.	
٥/١ – مدى الإنتفاع بالخامات (عوامل الإنتاج) :	
١/٥/١ – كفاءة استخدام مقاولي الباطن في الإنتاج :	
- انخفضت نسبة مشاركة مقاولي الباطن في تكلفة الإنتاج إلى ١٢٤% عام ٢١/٢٠٢١ مقابل ١٤.٣% عام ٢٠٢١/٢٠٢٠،وذلك علي الرغم من إرتفاع تكلفة التشغيل لدي الغير خلال العام بنسة ٦.٤%.	
٢/٥/١ – كفاءة استخدام مستلزمات الإنتاج والأجور	
انخفضت نسبة مستلزمات الإنتاج والأجور إلى إيرادات النشاط الفعلية حيث بلغت ٩٣.٩% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٩٥.٣% عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .	
٢- المؤقف المالى :	
١/٢- نتائج الأعمال	
• بلغت إيرادات النشاط الفعلية نحو ٦٠٢٨.٥٥٣ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢٠ بإرتفاع بلغ نحو ٣٠٢٨.٥٥٣	*تسعى الشركة دائما علي تحقيق اكبر يراد وتحقيق فائض اعلي حسب ما هو متاح.

مليون جنيه بنسبة ١٠١% على القيمة المستهدفة بالموازنة التقديرية لذات العام والبالغة نحو ٣٠٠٠ مليون جنيه ، وبإرتفاع بلغ نحو ١٠٢١.٠٣٦مليون جنيه بنسبة ٢٠.٤% على القيمة الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ٥٠٠٧ ٥١٧ مليون جنيه.

- بلغت تكاليف النشاط الفعلية نحو ٥٧٤٥.٩٧٩مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بإرتفاع بلغ نحو ٣٠٦٧.٩٩٥ مليون جنيه بنسبة ١١٤.٦% على القيمة المقدرة بالموازنة التقديرية لذات العام البالغة نحو ٢٦٧٧.٩٨٤ مليون جنيه ، وبإرتفاع بلغ نحو ١٠٤٩.٥٣٨ مليون جنيه بنسبة ٢٢.٣% على التكاليف الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ٤٦٩٦.٤٤١ مليون جنيه.

- انخفض مجمل الربح الفعلي نحو ٢٨٢.٥٧٤ مليون جنية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بانخفاض بلغ نحو ٣٩.٤٤٢ مليون جنيه بنسبة ١٢.٢ % على قيمته المستهدفة بالموازنة التقديرية لذات العام البالغة نحو ٣٢٢.٠١٦ مليون جنيه ، بنحو ٢٨.٥٠٢ مليون جنية بنسبة ٩.٢% على قيمته الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ٣١١.٠٧٦ مليون جنية ، وذلك نتيجة إرتفاع إيرادات النشاط الفعلية عن مثيلتها في العام السابق بقيمة ونسبة اقل من إرتفاع تكاليف النشاط عن نفس الفترة .

- إنخفضت نسبة مجمل الربح إلي إيرادات النشاط إلي٤.٧٪ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٦.٢ ٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، مما يشير إلى إنخفاض قدرة إيرادات النشاط الرئيسى على تحقيق الربحية.

- ظهر ربح السنة الفعلي نحو ١١٨.٨٩٧ مليون جنيه (بعد خصم ضريبة الدخل) متاثرا نحو ٨.٣٢٢مليون جنيه قيمة ربح السنة من العلميات المستمرة لارتفاع بلغ نحو ٣٤.٩٠٧ مليون جيه بنسبة٤١.٦% على قيمته المستهدفة بالموازنة التقديرية لذات العام البالغة نحو ٨٣.٩٠٠ مليون جنيه ، وبإنخفاض بلغ نحو ١.٩٦٢ مليون جنيه بنسبة ١.٦% على قيمته الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠

*ارتفاع تكلفه النشاط الفعلية و ما ترتب عليها من انخفاض مجمل الربح الفعلي و سوف يعوض ذلك بالحصول علي فروق الاسعار ويرجع الي التغيرات الاقتصادية التي بدات اعتبار من اول مارس ٢٠٢٢و استمرت حتي الان ،حيث تم التعويم الاول للجينه في ٢٠٢٢/٣/٢١ و ما ينتج عنه من ارتفاع تكلفة جميع مدخلات الانتاج من خامات و نقل و قطع غيار و خلافه

وقد اصدرت الدولة قانون رقم ١٧٣ لسنة٢٠٢٢المعدل لقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٧ لصرف تعويضات العقود المقاولات التي تم التعاقد عليها قبل ٢٠٢٢/٣/١و استمرر العمل بها بعد ذلك التاريخ و في انتظار اعتماد الاسس و الضوابط التي سوف يصدرها السيد الدكتور/رئيس الوزراء لحساب ما تستحقة الشركة من التعويضات عن الفترات من اول مارس ٢٠٢٢ و نهاية نهاية العام انمالي ٢٠٢٢/٦/٣٠.

أبانخة نحو ١٢٠.٨٥٩ مليون جنيه.

- انخفضت نسبة ربح السنة إلى حقوق الملكية الى ١٧.٥% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ١٨.٥% عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، مما يشير إلى انخفاض العائد من الإستثمار لملاك الشركة.

٢/٢- المركز المالي

١/٢/٢- إجمالي الاصول:

- ارتفع إجمالي الاصول إلي نحو ٥٠٣٠.٥٣٢ مليون جنية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو٣٨٩١.٦٦١مليون جنية في ٢٠٢١/٦/٣٠ بارتفاع بلغ نحو ١١٣٨.٨٧١ مليون جنية بنسبة ٢٩.٣٪ وذلك نتيجة لما يلي :-
  - ارتفاع مجموع الأصول المتداولة إلي نحو ٤٤٩٦.٦١٢ مليون جنية مقابل نحو ٣٤٥١.٠٠١مليون جنيه بإرتفاع بلغ نحو ١٠٤٥.٦١١ مليون جنية بنسبة ٣٠.٣٪.
  - إرتفع مجموع الأصول غير المتداولة إلي نحو ٥٣٣.٩٢٠ مليون جنية مقابل نحو ٤٤٠.٦٦٠ مليون جنيه بإرتفاع بلغ نحو ٩٣.٢٦٠مليون جنية بنسبة ٢١٪ ٢.
- إرتفع رصيد صافى العملاء إلي نحو ١٩٢٠.٦٨٠ مليون جنية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ١٣٨٨.٩٠٦ مليون جنية في ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع بلغ نحو ٥٣١.٧٧٤ مليون جنية بنسبة ٣٨.٣٪.

- ارتفع متوسط فترة التحصيل إلى حوالى ٤ أشهر خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل حوالى ٣ أشهر عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، مما يشير إلى إنخفاض قدرة الشركة على تحصيل مستحقاتها لدى العملاء.

٢/٢/٢ – حقوق الملكية

- ظهرت حقوق الملكية بقيمة موجبة بلغت نحو ٦٧٧.٨٩٤ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وتمثلت فى

*وسوف يتم مخاطبة جهه الاسناد لسرعه صرف مستحقات الشركة لديهم و يرجع ذلك لسعي الشركة جاهدة لتحصيل مديونيتها لدي جهه الاسناد.

الآتى :

- رأس المال المدفوع بنحو ٣٠٠.٣٩٤ مليون جنيه ٠
- الإحتياطيات بنحو ٢٥٨.٦٠٣ مليون جنيه ٠
- صافى ربح العام بنحو ١١٨.٨٩٧ مليون جنيه (تحت إعتماد الجمعية) ٠

٢/٣/٠ – الإلتزامات غير المتداولة (القروض طويلة الأجل) ، والإلتزامات المتداولة (بنوك دائنة)

- إرتفع رصيد البنوك الدائنة (سحب على المكشوف) إلى نحو ٣٦٢.٧٦٢مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ٢٣١.٩٥٠ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع بلغ نحو ١٣٠.٨٠٢ مليون جنيه بنسبة ٥٦.٤% ، وقد تحملت الشركة بفوائد مدينة بلغت نحو ٦٠.٩٨٤ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ٤٧.٦٢١ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإنخفاض بلغ نحو ١٣.٣٦٣مليون جنيه بنسبة ٢٨.٠% ٠

٢/٢/٤ – مدى قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل والعاجلة

- ثبت معدل التداول عند ١مرة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠مقابل ١.١مرة في ٢٠٢١/٦/٣٠

- إرتفعت نسبتي السيولة والنقديه الى ١٦.٨% ، لكل منهما في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ١٤.٧%،١٤.٦%علي التدريب في ٢٠٢١/٦/٣٠ ، مما يشير الى إرتفاع قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها المالية والعاجله.

٣– القيمة المضافة الصافية:–

- ارتفعت القيمة المضافة الصافية الفعلية نحو ٦١٩.٨٣٠ مليون جيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بإرتفاع بلغ نحو ١٠٧.٣٥٨ مليون جية بنسبة ٢٠.٩٪ على القيمة المستهدفة بلموازنة

*نظرا لزيادة حجم الاعمال المسندة للشركة بحوالي زياده ٢٥%عن العام السابق مما ترتب عليه قلة سيولة النقدية و زياده الفوائد المدينة في البنك المركزي.

التقديرية لذات العام البالغة نحو ٥١٢.٤٧٢ مليون جنيه ، بنحو ١٤.٥٠٩مليون جنيه بنسبة ٢.٤% على قيمتها الفعلية عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ البالغة نحو ٦٠٥.٣٢١ مليون جنيه.

٤ – التدفقات النقدية :-

حققت التدفقات النقدية فائضا نقديا بلغ نحو ٢٥٣.٨٢٦ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، وهو محصله للفائض النقدي الذي حققه كل من النشاط التشغيلى البالغ نحو ٢٥٩.٤٦١ مليون جنيه ، والنشاط التمويلى البالغ نحو ١١٨.٨٥٢مليون جنيه ، والعجز النقدي الذي أسفر عنه النشاط الإستثمارى البالغ نحو ١٢٤.٤٨٧ مليون جنيه ، وقد أدى ذلك إلى إرتفاع رصيد النقديه بالبنوك والصندوق إلى نحو ٧٢٩.٧٣٠مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ٤٧٥.٩٠٤ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع نسبته ٥٣.٣% .

ثانيا :النشاط الاستثماري :

١– المساهمة في رؤوس أموال شركات أخرى :

- بلغ رصيد إستثمارات الشركة في رؤوس أموال شركات خرى وشقيقة نحو ٢.٩٨٢مليون جيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ تتمثل فى مساهمة الشركة فى رؤوس أموال الشركات الاتية:
- الشركة المصرية للصيانة الذاتية للطرق والمطارات بنحو ٢.٥مليون جنيه بنسبة مساهمه١% من رأس مال هذه الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ٨٥٠ الف جينه في ٢٠٢١/٦/٣٠بارتفاع بلغ نحو ١.٦٥٠ مليون جينه تم سدادها من الارباح الموزعة من هذه الشركة عن الاعوام من ٢٠١٨ الي ٢٠٢٠.
- الشركة المصرية لمشروعات الطرق الإستثمارية (تحت التصفية) بنحو ٤٨٢ألف جنيه بنسبة ١% من رأس مال هذه الشركة وتمت موافقة الجمعية العامة غير العادية فى ٢٠١٩/٧/٩ على حل الشركة قبل إنقضاء مدتها مع

عا ٢٠٩٩٣ بح بدء حرء ب الصفا - لمفذ عا حلال لتحديد سعب مفد فى ب لاحلال لتحديد لعص اصول لسركة عا ٢٠٢٢٠٢ نحو ٣ ٢٢٣ملون حة بحا بع بحو ٢٢٣١ ٢٢ ملو حة سه ٤٥٦ ° على لمعمد له البا بحو ٠ حة قد بركر معظم الاسما ب في بد لاب معدب سه ٣ ٥٢ من احما لمفد بحا سه ٧٠ عر المعتمد لا حلال لعا دما بعدب لسركه بحو٧٨٩ ٥٢ ملون جسا في بد لا د حو عماد لها لمو به	*حتي تتناسب مع الاعمال المسنده اليد من جهات الاسناد. ماذكر بخصوص الاراضي تم اضافة ارض مرغم المباعه من شركة النيل العامة للانشاء و الرصف الي نصيب شركتنا.طبقا لعقد البيع في ٢٠٢١/١٢/١٥نظرا لوجود مديونيه طرف شركة النيل العامه للانشاء و الرصف و ان الشركة بدات في اعمال التصفية حتي لايضيع حق الشركة فقد تم الحصول علي قطعه ارض طرفها طبقا للعقد الابتدائي في ٢٠٢١/١٢/١٥مقابل المديونية بصفة طارئة غير مخطط لها.

عضو مجلس الادارة و العضو المنتدب

للشئون المالية والادارية والمهمات

محاسب/ جمال عبد الفتاح أحمد